بحث محكم | قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة | 15 أكتوبر 2018

«أسئلة الهويّات»
في المجتمعات المتعدّدة الثقافات
بين الوحدة والانقسام

عبد الحسين شعبان
باحث عراقي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2018
All rights reserved © 2018

«أسئلـــة الهويَّـــــات»

في المجتمعات المتعدّدة الثقافات بين الوحدة والانقسام[1]

1- نصّ المحاضرة التي نظّمتها «مؤسّسة مؤمنون بلا حدود» بصالون جدل، الرباط، بتاريخ 23 يونيو 2018، والتي ألقاها الدكتور عبد الحسين شعبان.

خلاصة

يشغل موضوع الهويّات حيّزاً غير قليل في دراسات علوم الفلسفة والسياسة والقانون والاجتماع والإدارة والاقتصاد وغيرها، وقد ارتفعت وتيرة الجدل في ثمانينيّات القرن الماضي، سواء على المستوى الداخلي أم على المستوى الدولي، وخصوصاً في المجتمعات المتعدّدة الثقافات. وكان لانهيار جدار برلين في عام 1989 وتهاوي الأنظمة الشموليّة في أوروبا الشرقيّة أثره الكبير في اندلاع الصراع بين هويّات «كبرى وصغرى» و«تابعة ومتبوعة»، و«عليا ودنيا» و«قويّة وضعيفة» و«أغلبيّة وأقليّة»، وهي المصطلحات التي رافقت هذا الصراع، على الرغم من ميلي إلى تسميتها «**هويّات كليّة**» و«**هويّات فرعيّة**»؛ بمعنى أنَّ **الأولى** عامَّة وشاملة **والثانية** جزئيّة ومحدّدة.

وقد عرّض الكيانات الكبرى والمقصود بذلك (الدول والمجتمعات المتعدّدة الثقافات) للتصدّع، وخصوصاً بانتعاش الهويّات الفرعيّة التي وجدت الفرصة مناسبة للتعبير عن وجودها وكيانيّتها بعد طول انتظار وكبت وشعور بالغبن والحرمان، ناهيك عن شعور بوهنٍ أو ضعفٍ في «المواطنة» بسبب التمييز وسياسات الإقصاء والتهميش وعدم المساواة.

ولعلّ سؤال الهويّة هو سؤال قَلَقٍ واضطراب، وتنشغل به التيّارات الفكريّة والسياسيّة كلّما مرّت **بأزمة** أو شعرت بانسداد أفق، ومثل هذا السؤال اليوم ينصرف للإجابة عنه والتفكير به العديد من الحركات والجماعات، خصوصاً وأنَّ مجتمعاتنا تشعر بأزمة عميقة، سواء على صعيد الحكم أم خارجه، لا سيّما إزاء الاستتباع الخارجي من جهة، أو إزاء الاستلاب الداخلي من جهة أخرى، وخصوصاً للمجاميع الثقافيّة الإثنيّة والدينيّة واللّغويّة والسلاليّة وغيرها.

وقد كان هذا السؤال يواجه البشر منذ القِدَم، سواء على المستوى الفردي أم على المستوى الجماعي: **من أنا؟ أو من نحن؟** ثمّ يستكمل هذا السؤال من خلال أسئلة أخرى لما يمثّله الإنسان، نشأة وانتماءً كمعطى أوّل، وفيما بعدُ عملاً وصيرورة، كمعطىً ثانٍ.

يتناول البحث عاملين أساسيين لعبا دوراً كبيراً في إبراز الهويّات الفرعيّة في العقود الأخيرة المنصرمة وهما:

1- العولمة

2- ارتفاع رصيد فكرة حقوق الإنسان

كما يسلّط الضوء على إدارة التنوّع حين تكون ناجحة فتتعزز الدولة وهويّاتها العامّة والفرعيّة، وتصاب الدولة بالرخاوة والتفكك إذا لم تستطع تدبير التنوّع أو لم تحسن إدارته، ويتوقف البحث عند حكم القانون وما يتعلّق به.

ويتناول البحث في عنوان آخر ثقافة الهويّة وهويّة الثقافة، ويسأل في عنوان فرعي آخر عن الهويّة أكانت مغلقة أم مفتوحة، لينتقل إلى نقد الهويّة ذاتها استناداً إلى هويّة النقد، ليصل البحث إلى أزمة الهويّة وأسبابها المتعلّقة بنقص الشرعيّة والتمثيل في الدولة الوطنيّة وعدم الاعتراف بحقوق المجاميع الثقافيّة التي تُسمّى مجازاً بـ «الأقليّات».

وقبل أن يختتم البحث يخصّص عنواناً فرعيّاً للأوهام التي عاشت معنا بصدد الهويّة ويحدّدها بخمسة أوهام؛ بعضها يتعلّق بالدول الصناعيّة والمتقدّمة والديمقراطيّة وبعضها يتعلّق بالعالم الثالث وما يُسمّى بالدول النامية، ليختتم بالسؤال المحوري: ما الهويّة؟ وكيف السبيل إلى الإقرار بالتنوّع وحقوق الآخر وحقّ الاختلاف، ولا سيّما عبر حوار مجتمعي وحقوقي يشارك فيه الجميع ويبحث عن المشترك الإنساني؟

عوضاً عن المقدّمة

مقاربتان يمكننا الولوج إليهما لمناقشة مفهوم الهويّة Identity:

الأولى: تتعلّق بالمعنى والدلالة، حيث يكون سؤال الهويّة تعبيراً عن الشعور بالتحقّق أو بالفداحة أو بالامتلاء أو بالتبدّد.

الثانية: تتعلّق بالدالّ والمدلول والعلّة والمعلول، لكون سؤال الهويّة هو سؤال قلقٍ واضطراب، بمعنى سؤال أزمة وتحدٍّ، قبل أن يكون سؤال طمأنينة وأمان، لا سيّما حين يتناول الأمر الهويّة في تفريعاتها وخصوصيّاتها وطموحها وعلاقتها بالآخر.

المقاربة الأولى

تطرح **المقاربة الأولى** سؤالاً جوهريّاً وإشكاليّاً حول وجود معنى دقيق للهويّة من عدمه، ويتفرّع عنه سؤال آخر حول إمكانيّة الاستناد إليها في تحديد الظواهر الاجتماعيّة من عدمها، وهو ما طرحه المفكّر **ماكس فايبر** بمستويين: **الأوّل** يتعلّق بالنظرة الكونيّة التي تتألّف منها المعتقدات والتصوّرات النظريّة بخصوص الواقع الحقيقي، لا سيّما في ما يتعلّق بمغزى الوجود والكون. **والثاني** يتعلق بالنظرة الواعية والإرادويّة التي تتحرّك فيها الذات «الجمعويّة» (الجامعة) ضمن تقسيمات العالم الواقعيّة أو المركّبة.[1]

وإذا كان مفهوم الهويّة قد أخذ يتبلور خلال الثورة الفرنسيّة وما بعدها، فإنّ وصوله إلى العالم العربي والإسلامي كان متأخّراً، وإنْ كانت صياغته قد جاءت على لسان **الأمير شكيب أرسلان** لاحقاً في كتاب بعنوان: **لماذا تأخّر المسلمون، ولماذا تقدّم غيرهم؟**[2] وهو سؤال ما زال محمولاً بمدلولاته المختلفة من حيث علاقته بالحداثة والكينونة الثقافيّة ودوائرها المتنوّعة الوطنيّة والعربيّة والإسلاميّة وبُعدها الإنساني، ثمّ علاقتها بالدولة من حيث التنوّع الثقافي والتعدّديّة، سواء على المستوى القومي أو الديني أو اللّغوي أو غير ذلك. وعلينا الإقرار بأنّ سؤال الهويّة جاء متأخّراً في الوعي العربي والإسلامي عن السؤال الذي يتعلّق بالوجود، ولا سيّما بعد فترة الاستعمار الغربي للمشرق والمغرب العربي.

1- ظهر مفهوم الهويّة في بداية الأمر في كتابات الفيلسوف والمؤرخ الألماني فيلهلم دلتاي (1833-1911)، وهو الذي ناقشه ماكس فايبر (1864-1920). وللمزيد من المعلومات يمكن مراجعة: ماكس فايبر: مقالات في سوسيولوجيا الدين، المنظمة العربيّة للترجمة، ترجمة منير الفندري، ط1، بيروت، 2015 والعلم والسياسة بوصفهما حرفة، المنظمة العربيّة للترجمة، ترجمة: جورج كتّورة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 2011. وراجع كذلك: كاترين كوليوتيلين، ماكس فايبر والتاريخ، ترجمة: جورج كتّورة، المؤسّسة الجامعيّة للدراسات والنشر، 1994.

انظر: رضوان السيد - مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدى المثقفين العرب في الأزمنة الحديثة، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص 125.

2- للاستزادة في سؤال النهضة يمكن مراجعة: شكيب أرسلان، لماذا تأخّر المسلمون، ولماذا تقدّم غيرهم؟ دار مكتبة الحياة، 2011.

ويمكن القول إنّه حتى في الغرب كان من الصعب الإحاطة الكاملة بمفهوم الهويّة، ففي فرنسا مثلاً كان قد نشب الخلاف بين **الجيروندیین**[3] المحافظين و**اليعاقبة**[4] الثوريين، حيث تبنّى الفريق الأوّل **الخصوصيّة**، في حين تبنّى الفريق الثاني **الكونيّة**، ارتباطاً بما شكّلته فلسفة الأنوار من مرجعيّة للهويّة قامت على عنصرين أساسيين هما: **الحريّة والمساواة**.

وقد واجه مفهوم الهويّة في المجتمعات العربيّة والإسلاميّة ثلاث صدمات أساسيّة: **أوّلها: صدمة الاستعمار** التي امتدّت إلى الخمسينيّات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وما زالت تأثيراتها قائمة.

وثانيها: صدمة هزيمة 5 يونيو (حزيران) عام 1967 التي ما يزال العالم العربي يعاني من تأثيراتها في ما يتعلّق بمواجهة المشروع الصهيوني، خصوصاً بعد قيام «إسرائيل» عام 1948 وتشريد الشعب العربي الفلسطيني.

وثالثها: صدمة محاولة التغيير، أو ما سُمّي بموجة «الربيع العربي»، التي تأخّر وصولها مقارنة بعمليّة التحوّل الديمقراطي التي شهدتها أوروبا الشرقيّة، والتي توّجت بهدم جدار برلين في عام 1989 وانهيار الأنظمة الشموليّة، وكانت موجة التغيير التي هبّت على العالم العربي قد انكسرت عند شواطئ البحر المتوسط، ولم تتمكّن من الوصول إلى مدياتها حتى في المرحلة اللّاحقة وما بعد عام 2011، أي بعد ما يزيد عن عقدين من الزمان، حيث واجهها الكثير من المعضلات والمشكلات النظريّة والعمليّة والمنعرجات الداخليّة والخارجيّة، خصوصاً بفعل الفوضى التي ضربت العديد من البلدان العربيّة وقادت إلى تصدّع الدولة الوطنيّة، لا سيّما حروب ونزاعات أهليّة وتغلغل الأيادي الخارجيّة. وكانت موجة التغيير الثمانينيّة قد شملت بعض دول أمريكا اللّاتينيّة وآسيا وأفريقيا.

يمكننا القول إنّ انبعاث مفهوم الهويّات كان أكثر حضوراً في البلدان الإنكلوساكسونيّة مثل: **بريطانيا وأمريكا وكندا**، لكنّه في نهاية الثمانينيّات، وبعد تفكك الكتلة الاشتراكيّة، ارتفع رصيده لاعتبارات قوميّة ودينيّة وإثنيّة وغيرها، وهكذا فإنّ الهويّة أصبحت عنصراً مؤثراً، سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى العلاقات الدوليّة، بل إنّ بعض الدول الكبرى استخدم انبعاث الهويّات، وهو أمر طبيعي وتاريخي، لأغراضه الخاصّة وللتدخّل في شؤون البلدان الأخرى تحت عنوان «**حماية الأقليّات**»، وهذه الذريعة تمّ العزف عليها في أواخر أيام الدولة العثمانيّة التي كانت تُسمّى بـ «**الرجل المريض**». كما تستخدم حالياً من

3- الجيروندیون هم أعضاء حزب سياسي نشأ أثناء الثورة الفرنسيّة، وينتمي قادته إلى مقاطعة جيروند وعاصمتها "بوردو"، ويمثّلون الطبقة الوسطى البرجوازيّة، والجيروندیّون جمهوريّون.

4- اليعاقبة هم "جمعية أصدقاء الدستور"، التي تأسّست في عام 1792 وأعيدت تسميتها بجمعيّة اليعاقبة، أي أصدقاء الحرّيّة والمساواة، ويطلق عليهم أيضاً اسم "نادي اليعاقبة"، وهو النادي السياسي الأكثر نفوذاً خلال الثورة الفرنسيّة وتحوّل إلى حركة شعبيّة راديكاليّة.

خلال «**كلام حقّ يُراد به باطل**»، ولا سيّما عبر شعارات جذّابة مثل يافطة «**منظومة حقوق الإنسان**» التي يعتبر العالم العربي والإسلامي الأشدّ انتهاكاً لها على المستوى العالمي.

وإذا كانت هناك تفسيرات مختلفة والتباسات بشأن مفهوم الهويّة وتناقض زاوية النظر إزاءه، إلّا أنّه اكتسب قوّة جديدة في العقود الأربعة الماضية، بل قاد أحياناً إلى حروب دوليّة وأهليّة، مثلما حصل في **يوغسلافيا** السابقة التي انقسمت إلى ستّ دول، وقد دخلت حروباً وشهدت جرائم وأعمال إبادة فيما بينها، وفي **رواندا** راح مئات الآلاف من البشر ضحيّة صراع قبلي بين قبيلتي الهوتو والتوتسي، وهو ما يذكّر بالصراعات الدمويّة والحروب بين **البروتستانت والكاثوليك**، تلك التي اندلعت في أوروبا، سواء «**حرب المئة عام**» أو «**حرب الثلاثين عاماً**» (1618- 1648) والتي توقفت بموجب معاهدة ويستفاليا.[5]

أمّا الحديث عن منطقتنا، فهو حديث ذو شجون، فقد شهد **العراق** منذ قيام الدولة العراقيّة وإلى اليوم، أي ما يقارب 100 عام، مشكلة محتدمة تتعلق **بالهويّة الكرديّة** ذات الخصوصيّة القوميّة واللّغويّة والتاريخيّة والتراثيّة والثقافيّة بشكل عام، تتجلّى في النزوع الكردي للاعتراف بالهويّة الخاصّة والتعبير عنها بأشكال مختلفة، بدءاً من إقرار الحقوق ووصولاً إلى إقامة كيانيّة خاصّة مستقلّة. وحدث الأمر في **السودان** أيضاً، حيث استمرّت **المشكلة الجنوبيّة** منذ استقلاله في عام 1956 ولغاية عام 2010، حيث تمّ انفصال الجنوب عبر استفتاء وذلك بسبب الهويّة.

مثلما يستمرّ الصراع بشأن **المسألة الكرديّة في تركيا**، لا سيّما الصراع المسلّح منذ أواسط الثمانينيّات ولم يجد له حلّاً حتى الآن، ومثلما ارتفعت وتيرة الصراع بشأن **حقوق الكرد بعد الثورة الإيرانيّة عام 1979**، والسبب يعود إلى رغبة الكرد في التعبير عن خصوصيّتهم وهويّتهم بإقامة كيانيّة خاصّة لهم وحكم أنفسهم بأنفسهم. واحتدمت **القضيّة الكرديّة في سورية** بعد عام 2011 في إطار تداخلات أجنبيّة دوليّة وإقليميّة زادتها تعقيداً، خصوصاً في ظلّ النزاع المسلّح.

5- "حرب الـ 100 عام" هي الحرب التي اندلعت بين بريطانيا وفرنسا، واستمرّت من الناحية الفعليّة نحو 116 سنة (من عام 1337 إلى عام 1453)، وإنْ تخلّلتها فترات هدنة وسلام، ومن أسبابها ادّعاء الملوك الإنجليز بأنّ العرش الفرنسي لهم، وبالطبع فإنّ هناك أسباباً سياسيّة واقتصاديّة وشخصيّة كانت وراء اندلاع هذه الحرب الطويلة. أمّا «حرب الثلاثين عاماً» "Thirty Years War"، فهي سلسلة من الحروب والصراعات الدمويّة التي وقعت معاركها ابتداء في أوروبا الوسطى، وخصوصاً في ألمانيا، وامتدّت إلى أراضي روسيا وإنكلترا وكاتالونيا "إسبانيا" وشمال إيطاليا وفرنسا، وهي حرب دينيّة وطائفيّة بالدرجة الأولى بين طائفتي البروتستانت والكاثوليك، وقد شهدت أوروبا بسببها تدميراً شاملاً، وانتشرت خلالها الأمراض والمجاعات، مثلما عرفت هلاكاً لملايين البشر. يكفي أن نعرف أنّ عدد النفوس في ألمانيا انخفض بنسبة 30% وأنّ هناك أكثر من ثلاثة عشر مليوناً ونصف المليون قضوا نحبهم، وقد انخفض عدد الذكور إلى النصف، وفي نهاية المطاف تمّ التوصل إلى صلح يضمن المصالح المشتركة وعدم التدخل، بل والتعاون الاقتصادي والتجاري، وقد عرف هذا الصلح باسم "صلح وستفاليا" أو معاهدة وستفاليا، عام 1648.

انظر: عبد الحسين شعبان، محاضرة في بيروت، بعنوان: نحو وستفاليا عربيّة: في تحدّيات الدولة الوطنيّة في العالم العربي، منتدى عبد الرحمن النعيمي، 16 ديسمبر (كانون الأول) 2016.

كما أنَّ **أوضاع المسيحيين**[6] في منطقتنا (والأمر يشمل المجاميع الثقافيّة الدينيّة واللّغويّة والإثنيّة الأخرى أيضاً) تعتبر مؤشّراً خطيراً على عدم الاعتراف بالهويّة الفرعيّة وخصوصيّة الحقّ في الاعتقاد والضمير وممارسة الطقوس والشعائر الدينيّة بحريّة، وفقاً لما تقرّره المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة،[7] والأمر لا يتعلّق بمواقف السلطات ونظرة الدساتير المحافظة في الكثير من الأحيان والنصوص والعقبات القانونيّة والإداريّة فحسب، بل يمتدّ إلى المجتمع، ولا سيّما في ظلّ صعود التيّار التكفيري ممثلاً بالقاعدة وابنتها داعش وشقيقاتها. ولم يقتصر الأمر على **العراق**، وخصوصاً بعد الاحتلال عام 2003، بل امتدّ إلى **سورية** في ظلّ الاحتراب الداخلي وتآكل الهويّة الجامعة، وشهدت البلدان هجرة كبيرة للمسيحيين، مثلما هي هجرتهم القسرية من **فلسطين**، من خلال عمليّات إجلاء إكراهيّة ظلّت تمارسها السلطات «الإسرائيليّة» على نحو منهجي ومنظّم، فانخفض عددهم الذي كان يربو على 20% قبل الاحتلال إلى أقلّ من 1.5% حاليّاً.

وكان **لبنان** قد عانى من نزيف مسيحي منذ الحرب الأهليّة 1975-1989، وما يزال هذا النزيف مستمرّاً ويشكّل تهديداً حقيقيّاً للوجود المسيحي، ليس في لبنان فحسب، بل في المنطقة، لما له من تأثير على التنوّع الثقافي والتعدّديّة والعيش المشترك والهويّة الجامعة، بل ويعتبر خسارة حقيقيّة للفسيفساء الثقافيّة في المنطقة، مثلما حصل إبّان عمليّات **تهجير اليهود من العالم العربي** في مطلع الخمسينيّات وما بعدها. كما ازدادت معاناة الأقباط في **مصر**، وشهدت كنائسهم وممتلكاتهم تفجيرات وتجاوزات وأعمال إرهاب جعلت من هويّتهم الفرعيّة وخصوصيّتهم الدينيّة «أولويّة».

بهذا المعنى يمكننا القول: إنّ كلّ خطاب للهويّة يفترض:

1- وجود خلل في المنظومة السياسيّة والقانونيّة التي تتعلّق بمبادئ المساواة أو انتفاء العدالة أو ضعف في المشاركة أو طمس وعدم اعتراف بالتنوّع الثقافي أو تهميش للتعدّديّة الثقافيّة.

6- انظر كتبنا:

المسيحيون والربيع العربي، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل، 2012.

المسيحيّون: ملح العرب، دار ضفاف، بيروت / الشارقة، 2013.

أغصان الكرمة المسيحيّون العرب، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجيّة، بغداد/ بيروت، 2015.

7- تنصّ المادة 18 من المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة على: "1-لكلّ إنسان حقّ في حريّة الفكر والوجدان والدين. ويشمل ذلك حرّيته في أن يدين بدين ما، وحرّيته في اعتناق أيّ دين أو معتقد يختاره، وحرّيته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبّد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة.2 - لا يجوز تعريض أحد لآرائه من شأنه أن يخلّ بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق أيّ دين أو معتقد يختاره. 3- لا يجوز إخضاع حريّة الإنسان في إظهار دينه أو معتقده، إلا للقيود التي يفرضها القانون، والتي تكون ضروريّة لحماية السلامة العامّة أو النظام العام أو الصحّة العامّة أو الآداب العامّة أو حقوق الآخرين وحريّاتهم الأساسيّة. 4- تتعهّد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حريّة الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في تأمين تربية أولادهم دينيّاً وخلقيّاً وفقاً لقناعاتهم الخاصّة.

انظر: حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دوليّة، المجلّد الأوّل، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993. قرار الجمعيّة العامة للأمم المتحدة 2200 (الدورة 21) الذي تمّ اعتماده في ديسمبر/ كانون الأوّل، عام 1966، ودخل حيّز النفاذ في 23 مارس / آذار عام 1976 وفقا لأحكام المادّة 49.

2- وجود معطيات موضوعيّة لدى الجماعة المهمّشة أو المستلبة بحيث تشعر بأنّها ضحيّة عنف رمزي أو مادّي، سواء كان ذلك عبر عدم المساواة أو التمييز أو الاحتقار والازدراء والتجاهل، أو من خلال أعمال قمع قد تصل إلى الإبادة الجماعيّة Genoside.

3- وجود ردّ فعل ناجم من أشخاص أو جماعة تتبنّى فكرة الخصوصيّة أو تقوم على صياغة خطاب جديد يقدّم معطيات مختلفة عمّا هو سائد، سواء بتأكيد خصوصيّة الانتماء العرقي أو اللّغوي أو الديني أو المذهبي، وذلك بالدعوة إلى رفع مطالب لردّ الاعتبار والاعتراف لهم بالتميّز والتمايز والحقّ في الاختلاف والتباين القائم مع الثقافة السائدة، ثمّ المطالبة بالاعتراف بخصوصيّتهم من داخل المنظومة، أو حتى رفضها بالكامل في حالة عدم الاستجابة إلى خطابهم وبالسعي للانسلاخ عنها.

وهكذا سيكون **كلّ خطاب للهويّة موجّه للذات وللآخر في آن واحد**. فإمّا للذات بمعنى الشعور بالخصوصيّة والتوحّد، وإمّا للأخر، فسيكون هذا الآخر، بالصدق أو بالتوهّم، أي حقيقة أو افتراضاً، مشجباً تعلّق عليه كلّ الأخطاء. وهكذا سيكون خطاب الهويّة الموجّه نحو الذات بهدف تضخيمها مثلما سيكون ضدّ الآخر بهدف تقزيمه أو «أبلسته»، وفي الحالتين لا بدّ من بناء سرديّة جديدة أو إعادة صياغتها، سواء كحلم أو يوتوبيا، وقد تقود هذه إلى الصدام، مثلما تشجّع القوى الخارجيّة على التدخّل.

المقاربة الثانية

سواء أراد البعض أم لم يرد فإنّ سؤال الهويّة برز في إطار جدل النهضة، وذلك ارتباطاً بالتخلّف الذي يعيشه العالمان العربي والإسلامي، ولا سيّما بالمقارنة مع تقدّم الغرب. وكان لإقرار **نظام الملّة «العثماني»** عام 1875، والذي جاء تعبيراً عن «الخصوصيّة» من جهة، وفي الوقت نفسه تعبيراً عن «الرابطة الإسلاميّة» في مواجهة المشاريع الاستعماريّة الهادفة للتغلغل تحت مزاعم «الدفاع عن الأقليّات»، من جهة ثانية.

نقول إنّ سؤال الهويّة برز بفعل التحدّيين الداخلي والخارجي، على الرغم من أنّ المفهوم لم يتمّ تحديده على نحو دقيق، حتى ذاع صيته في الخمسينيّات من القرن المنصرم، وحظي أحياناً بتضخيم خاص، لدرجة أصبح شعاراً تعبويّاً أقرب إلى الشعارات الآيديولوجيّة من قبيل «**الدفاع عن الهويّة**»، والأمر يشمل البلدان المتقدّمة مثلما يشمل البلدان النامية، وفي الوجهين، سواء كان الوقوف ضدّ تذويب أو استصغار الهويّات من جانب القوى الدوليّة الكبرى المتنفّذة لمقاومة أيّ نزوع للتحرّر والتفلّت من هيمنتها وفرض نمط حياتها، ولا سيّما في ظلّ العولمة، أو من جانبها مرّة أخرى لمنع هويّات «وافدة» من التأثير على ثقافتها من جانب لاجئين أو مهاجرين من الدول الناميّة، وخصوصاً من الدول العربيّة والإسلاميّة.

وفي الحالين لم تنسَ هذه القوى الدوليّة الكبرى التلاعب بالمشاعر حين تتبنّى زيفاً موضوع «حماية الأقليّات» المهضومة الحقوق أو المنتقصة في العديد من البلدان العربيّة والإسلاميّة، والمقصود بذلك المجاميع الثقافيّة الدينيّة والإثنيّة واللغويّة وغيرها.

وهناك وجه آخر للانفجار الذي شهده صعود الهويّات في جميع بلدان العالم الهادف إلى التعبير عن حقوق ومساواة وخصوصيّة وكيانيّة مستقلّة، وسيّان في الأمر أكان المقصود بذلك العالم الثالث أو البلدان المتقدّمة، بغضّ النظر عن النظام السياسي، فبعضها يتشبّث للحفاظ على ما هو قائم، لا سيّما من جانب الدول، وبعضها الآخر يسعى للتعبير عن نفسه، حتى ولو بالانفصال، من جانب المجاميع الثقافيّة التي تشعر بالتمييز والتهميش.

درس أكاديمي

وبقدر ما تشكّل أسئلة الهويّات مسألة سياسيّة ومجتمعيّة للسلطة الحاكمة وخارجها، فإنّها مصدر للدراسات والأبحاث الأكاديميّة، تلك التي تندرج في دراسات علوم الفلسفة والسياسة والقانون والاجتماع والنفس والإدارة والاقتصاد وغيرها، كما تشغل حيّزاً غير قليل من الجدل والسجال والاختلاف والصراع، على مستوى الإثنيّات واللّغات والأديان والطوائف. وقد ارتفعت وتيرة هذا الجدل والسجال في ثمانينيّات القرن الماضي، سواء على المستوى الداخلي أم على المستوى الدولي، وخصوصاً في المجتمعات المتعدّدة الثقافات.

وكان لانهيار **جدار برلين** في عام 1989 وتهاوي الأنظمة الشموليّة في أوروبا الشرقيّة أثره الكبير في اندلاع الصراع بين:

هويّات «**كبرى وصغرى**»

و«**تابعة ومتبوعة**»

و«**عليا وأدنى**»

و«**قويّة وضعيفة**»

و«**أغلبيّة وأقليّة**»

وهي المصطلحات التي رافقت هذا الصراع، على الرغم من ميلي إلى تسميتها «**هوّيات كليّة**» و«**هوّيات فرعيّة**»، بمعنى أنّ **الأولى** عامّة وشاملة، **والثانية** جزئيّة ومحدّدة.[8]

لقد تعرّضت الكيانات الكبرى، والمقصود بذلك (الدول والمجتمعات المتعدّدة الثقافات)، للتصدّع، واتّخذ الأمر معادلة طرديّة بانتعاش الهويّات الفرعيّة التي وجدت الفرصة مناسبة للتعبير عن وجودها وكيانيتها بعد طول انتظار وكبت وشعور بالغبن والحرمان، ناهيك عن شعور بوهنٍ أو ضعف في «المواطنة» بسبب التمييز وسياسات الإقصاء والتهميش وعدم المساواة.

وقد انشغلت بأسئلة الهويّة في العقود السبعة الماضية التيّارات الفكريّة والسياسيّة: القوميّة واليساريّة والماركسيّة واللّيبراليّة والدينيّة، خصوصاً حين تندلع أزمة أو تتفاقم وتقترب من الانفجار، أو حين تشعر هذه بانسداد الأفق، ومثل هذا المأزق وجدت نفسها فيه عدّة حركات وجماعات ومجتمعات، والأمر لا يقتصر على مجتمعاتنا وحدها، بل إنّ أسئلة الهويّات أصبحت كونيّة، فما بالك بمجتمعاتنا التي تعيش أزمة عميقة وعضويّة، سواء على صعيد الحكم أم خارجه، بفعل تحدّيات الاستتباع الخارجي من جهة، والاستلاب الداخلي من جهة أخرى، وخصوصاً للمجاميع الثقافيّة الإثنيّة والدينيّة واللّغويّة والسلاليّة وغيرها، التي تعاني من شعور بالاضطهاد المركّب، لا سيّما أنّ الهويّة التي كانت حتى وقت قريب «جامعة» بدأت تتآكل أو تتضاءل أو تتشظّى، سواء بإدراك منّا أو بدون إدراك.

8- بخصوص موضوع الهويّة ومتعلقاتها، ولا سيّما الثقافة والعولمة، يمكن مراجعة المصادر والنصوص الآتية مقارنة ومقاربة: الجابري، محمّد عابد - عشر أطروحات (بشأن الثقافة والعولمة)، انظر كتاب: العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1998 (وقائع ندوة وأوراق عمل). كذلك انظر: سليم، جيهان - عولمة الثقافة واستراتيجيّات التعامل معها في ظلّ العولمة، مجلّة المستقبل العربي، العدد 293، (7) تموز (يوليو) 2003، حنفي، حسن - الثقافات: صراع أم حوار؟ نموذجان بديلان: كتاب صراع الحضارات أو حوار الثقافات؟ القاهرة، منشورات التضامن، 1997. العالم، محمود أمين - حضارة واحدة أم حضارات متعدّدة (مقاربة نظريّة عامّة)، كتاب: صراع الحضارات أم حوار الثقافات، المصدر السابق. العالم، محمود أمين - المشهد الفكري والثقافي العربي، القاهرة، 2000. العالم، محمود أمين - مفهوم الهوّية، مجلة العربي، العدد 437، نيسان (إبريل) 1995. البيطار، نديم - حدود الهويّة القوميّة، دار الوحدة، بيروت، 1982. حرب، علي - حديث النهايات، فتوحات العولمة ومأزق الهويّة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000. الحمد، تركي - هويّة بلا هويّة - نحن والعولمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1998. أدونيس - موسيقى الحوت الأزرق (الهويّة، الكتابة، العنف) دار الآداب، ط1، بيروت، 2002. ياسين، السيّد - العولمة: رؤية أبستمولوجيّة، القاهرة، جامعة القاهرة، قسم العلوم السياسيّة 2000. غليون، برهان وأمين، سمير - ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دمشق، دار الفكر 1999. طرابيشي، جورج - عولمة الثقافة، مجلة أبواب، العدد 25، صيف 2000. سعيد، إدوارد - الثقافة الإمبرياليّة، دار الآداب، بيروت، 1997. وبركات، حليم - المجتمع العربي في القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 2000.

- Amin Maalouf- in the name of Identity- violence and the need to belong- Penguin publisher, London 2003.

- Charles Antaki, Sue Widdicomb- Identities in talk, SAGE Publications, London,Thousands Oaks,New Delhi,1998.

- Amartya Sen, Identity and violence, the illusion of destiny, Penguin publisher, 2005.

- Mark lilla- The Once and Future Liberal: After Identity Politics, Hardcover 15 August, 2017.

- Martin T. Biegelman, Identity Theft Handbook: Detection, Prevention, and Security, published by John Wiley and sons, Inc, Hoboken, New Jersey, 2009.

- Helmut Anheier & Yudhishthir Raj Isar, Heritage, Memory & Identity, SAGE Publications Ltd, 2011.

ولعلّ الانفجار الاجتماعي الذي حصل في بعض المجتمعات بشأن الهويّة هو في حقيقته كشف عمّا هو حاصل بالفعل، أكان انفجاراً كليّاً أم جزئيّاً، لكنّه تعبير عن أزمة متراكمة ومعتّقة تتعلّق بالهويّة ومفهومها والتعاطي معها، بما في ذلك جوانبها القانونيّة والعملانيّة المتعلّقة بالحقوق والحرّيّات ومبادئ المساواة والشراكة والمشاركة والعدالة التي تمثل عناصر أساسيّة في المواطنة.

وبقدر ما هناك «**تنميط ثقافي**» غربي للفكرة، فهناك خوف غربي في الوقت نفسه من اختراقات لثقافات الوافدين للمجتمعات الغربيّة، وانعكس ذلك الهلع أو الرفض للآخر، سواء بالتعاطي مع قضيّة اللّاجئين والمهاجرين وموضوع الحجاب واتّهام الإسلام بالحضّ على العنف والإرهاب، أو غير ذلك من النزعات الاستعلائيّة الشوفينيّة واستصغار الهويّات الأخرى، بما يتعارض مع الشرعة الدوليّة لحقوق الإنسان.

سؤال قديم - جديد

لقد واجه سؤال الهويّة البشر منذ القِدَم، سواء على المستوى الفردي أم على المستوى الجماعي: **من أنا؟ أو من نحن؟** ثمّ يستكمل هذا السؤال من خلال أسئلة أخرى لما يمثّله الإنسان، نشأة وانتماءً كمعطى أوّل، وفيما بعدُ عملاً وصيرورة كمعطىً ثانٍ، وهذا السؤال ليس جديداً، وإن اكتسب أبعاداً جديدة ومضامين جديدة ومعطيات جديدة:

المعطى الأوّل سيكون دون خيار، أي أنّ الإنسان أو المجتمع لم يختر انتماءه الديني أو الطائفي أو القومي أو سلالته أو لغته...إلخ.

أمّا **المعطى الثاني**، فهو خيار، أي أنّه تفضيل بين خيارات، وبالتالي سيكون خياراً واعياً ومكتسباً، من خلال وعي وعمليّة خلق، فقد يختار الإنسان أن يكون اشتراكيّاً أو ليبراليّاً أو قوميّاً، علمانيّاً أو متديّناً، مثلما قد يختار جنسيّته، ومثل هذا الاختيار يحسبه هويّته الجديدة أو أحد أوجه هويّته، التي تكون متعدّدة أحياناً وليست واحديّة، موحّدة وجامعة وليست متفرّقة ومنفردة.

وإذا كان الأوّل طبيعيّاً، فإنّ الثاني يعبّر عن الإرادة البشريّة والتدخّل الإنساني لإكساب الهويّة شكلاً جديداً مفتوحاً قابلاً للتطوّر.[9]

ويرتبط سؤال الهويّة **بالصراع** الذي لم يتوقّف منذ أن وُجِدت البشريّة، لأنّه جزء من الظواهر الناتجة عن الاجتماع البشري ومحاولة فرض الهيمنة، وهذه الظواهر هي:

9- انظر: أدونيس - موسيقى الحوت الأزرق، (الهويّة، الكتابة، العنف) ص 277.

الأولى: ظاهرة التنوّع، حيث تتنوّع حاجات الناس وطموحاتهم وآمالهم وأهدافهم وأفكارهم وأديانهم وثقافاتهم وتقاليدهم، وهذا التنوّع يتراوح بين التوازي والتلاقي وحتى التضاد وصولاً إلى الصراع.

الثانية: ظاهرة الاختلاف، وتلك قاعدة بين البشر في نظرتهم إلى الحياة وفي مصالحهم ورؤيتهم للحقوق والحريّات وكيفيّة توزيع الثروة وإدارة الحكم، خصوصاً باختلاف مواقع الطبقات والفئات المهيمنة.

وهناك من يضيف إليها **ظاهرة الندرة**، أي ندرة المواد الطبيعيّة والماديّة التي لا تتناسب مع الحاجة الإنسانيّة، حيث تكون سبباً للصراع والهيمنة، [10] علماً أنّ التدافع والتصارع في الأفكار والإرادات والمصالح لم يكن سلبيّاً بالمطلق، بل إنّه في وجه منه كان وراء تقدّم البشريّة.

كيف تتكوّن الهويّة؟

ولكن كيف تتكوّن الهوّية؟ هل بمجرّد النشأة والانتماء، وهما موروثان طبيعيّان، أم من **خلال عمليّة الخلق والعمل والصيرورة، وهي عمليّة إبداعيّة مستمرّة ومفتوحة؟** ويمكن أن نقارب الموضوع عبر هوّية «الأنا»، فكلّما كانت غير ملتبسة، استطاع الدخول في حوار متكافئ مع الآخر على المستوى الثقافي، أمّا إذا كانت الهويّة محطّ إشكاليّات، فإنّها ستكون **معلّقة** أو **مرجأة** أو **متأرجحة**، حسب تعبير **أدونيس** الذي يقول: إنّه لا يستطيع أن يعطيها وصفاً: الولادة، المواطنة، الجنسيّة، اللّغة، الإبداع والتميّز، فرديّاً أو جماعيّاً. وبتقديري قد تكون كلّ ذلك.

وإذا كانت الهويّة الفردانيّة أساس الفكرة اللّيبراليّة والديمقراطيّة السائدة، فإنّها على العكس من ذلك في مجتمعاتنا، حيث يُنظر إليها بارتياب، بل وتصبح مصدر شكٍّ أحياناً، لأنّ المعيار الكلّاني الشمولي يتخطّى أيّ حديث عن الخصوصيّة التي ستعني، حسب هذا المنطق، المساس بهويّة الأمّة، «الجماعة البشريّة السائدة»، العشيرة، الحزب، الجهة أو المنطقة. ووفقاً لهذه الرؤية يتمّ التعامل مع المجموعات الثقافيّة الأصغر والأقلّ عدداً، التي تسعى للحفاظ على خصوصيّاتها في دولة متعدّدة القوميّات أو الأديان.

وتختلف أولويّات هذه الجماعة السائدة باختلاف الآيديولوجيّات والأفضليّات، فتارة تقصي أو تهمّش الآخر باسم **القوميّة** وأخرى باسم **الدين** وثالثة باسم **المذهب** ورابعة باسم **الآيديولوجيا**، وهكذا، فالمختلف لا يستحقّ سوى الإبعاد والنبذ، وما عليه إلّا الرضوخ والاستكانة وقبول حكم «الأغلبيّة» أو الجهة المهيمنة، وحسب أدونيس، مرّة أخرى، فالأمر **ليس نفياً للآخر** بقدر ما هو **نفي للذات** في الآن نفسه، وبقدر انفتاح

10- انظر: أحمد عبد الحكيم و: د. هشام مرسي، و: م. وائل عادل - حرب اللاعنف: الخيار الثالث، الدار العربيّة للعلوم وأكاديميّة التغيير، ط1، بيروت، 2007، ص 53 - 55.

الذات على الآخر، فإنّ الهويّة تزداد غنىً، وبقدر ما تنكمش الذات وتتقلّص في انتمائيّتها، نشأة ومواطنة، تزداد فقراً، ولا يمكن طمس التغاير والتنوّع والتعدّد جزئيّاً أو كليّاً.

يمكن القول إنّه **لا ذات بلا آخر، فلا ذات دون تأثير وتأثّر**، وحين تكون الهويّة من القوّة والفاعليّة تكون أكثر ثقة بالنفس، وأكثر استعداداً للانفتاح على الآخر وأكثر حيويّة في التعاطي والتلاقح معه.[11]

هكذا تزداد الأمم والشعوب مراجعة لتاريخها بفعل حاضرها المأزوم ومستقبلها الغامض أحياناً، لأنّ الهويّة تمثل الخصائص والسمات التي تميّزها عن غيرها من الهويّات الأخرى، خصوصاً تلك التي فيها ما هو ثابت نسبيّاً وما هو متغيّر، فاللّغة والدين والتاريخ والتراث تكوّنت عبر عصور، أمّا العادات والتقاليد والآداب والفنون، فيمكن أن تتطوّر ويضاف إليها ويحذف منها ما لم يعد مناسباً أو لا ينسجم مع روح العصر، خصوصاً أنّ هناك تلازماً عضويّاً بين الهويّة والثقافة، بحيث لا يمكن الفصل بينهما، فمثلما لكلّ شعب ثقافته، فإنّها، في الوقت نفسه، عنوان لهوّيته.

وحين تكون الهويّة متماسكة وقويّة فإنّها ستشهد انفتاحاً على الهويّات والثقافات الأخرى، ومثالنا على ذلك هو انفتاح الثقافة العربيّة ـ الإسلاميّة على الترجمة من الثقافات الأخرى في العصر العباسي الأوّل والثاني، وهو ما يعني أنّها كانت «ثقافة حوار وتفاعل مع الآخر»، فترجمت عن **اليونانيّة والفارسيّة والهنديّة** لرفد ثقافتها وتعزيز هوّيتها، والعكس صحيح، فإنّ التراجعات التي شهدتها الحضارة العربيّة ـ الإسلاميّة انعكست سلباً على الهويّة وقادت إلى الانغلاق، وقد لعبت الهيمنة الأجنبيّة والاستعماريّة دوراً كبيراً فيما لحق بالأمّة العربيّة من تراجع وتخلّف، الأمر الذي شوّش على مفهوم الهويّة وجعل السؤال أكثر راهنيّة.

وإذا كانت **صدمة هزيمة 5 حزيران** (يونيو) عام 1967 قد طرحت موضوع الهويّة على بساط البحث، لأنّها تركت تأثيرات على الوعي العربي، فإنّ **صدمة ما أطلق عليه «الربيع العربي»** هي الأخرى طرحت أسئلة إشكاليّة فيما يتعلّق بالهويّة والدولة والشرعيّة، بعد أن كانت **صدمة الاستعمار** قد انعكست على الفكر العربي، وخصوصاً بُعيد نشوء الدول الوطنيّة.

الثقافة تشمل طريقة حياتنا كلّها وأخلاقنا ومؤسّساتنا وأساليب عيشنا وتقاليدنا، حيث لا حدود لتفسير العالم، وإنّما سعي لإعطائه شكلاً خاصّاً به[12]، **فهل الهويّة في ظلّ العولمة أرخبيل مفتوح** تتلاقى فيه الشعوب وتتمازج، **أم أنّها بركة راكدة ومغلقة؟** فمثلاً رغم السمة الغالبة للمجتمع العربي لغويّاً وإثنيّاً ودينيّاً (العربيّة ـ الإسلاميّة)، لكنّه كان ملتقى القوميّات والإثنيّات والثقافات مثل: **البابليّة، والآشوريّة، والفينيقيّة،**

11- انظر: شعبان، عبد الحسين ـ هذه النجف التي توشوشني، جريدة النهار (اللبنانيّة) العدد 23789 في 19 آب (أغسطس) 2009.

12- تقرير اللجنة العالميّة للثقافة والتنمية، منشورات اليونسكو، بعنوان "تعدّدنا الخلاق، باريس، 1996. وردت الإشارة إليه في كتاب أدونيس ـ موسيقى الحوت الأزرق، ص 291.

والفارسيّة، والهنديّة، والتركيّة، والكرديّة والزنجيّة، وإضافة إلى **الإسلام** هناك **المسيحيّة واليهوديّة**، وقد تمازجت هذه الثقافات والأديان المتنوّعة في كلٍّ إنسانيّ وثقافيّ واحد، لكنّه متعدّد، وتآخت اللّغة العربيّة مع اللّغات الأخرى وتفاعلت واقتبست منها، فنّاً وأدباً وفكراً، إذ كان «**العقل اليوناني**» أحد مرتكزات الفكر الفلسفي العربي إضافة إلى «**النقل الإسلامي**»، ولعبت الترجمة دوراً مهمّاً في توسيع دائرة الثقافة العربيّة المتعدّدة، محلّ الواحديّة، وكانت الأندلس امتداداً خلّاقاً لبغداد.[13]

عاملان ساهما في انقسام دول وانفصال كيانات ظلّت «متّحدة» لسنوات طويلة أو هكذا بدت صورتها من الخارج، وعلى حدّ تعبير **جان بول سارتر** في وصفه للاتحاد السوفييتي وتجربة البلدان الاشتراكيّة: «إنّها قلاع محصّنة ومنيعة من الخارج، ولكنّها هشّة وضعيفة من داخلها».[14]

العامل الأول: **العولمة** والدور الذي لعبته في إظهار الهويّات الفرعيّة، حيث ساهمت في تشجيع التشبّث بالفوارق على حساب الجوامع، والتمايز حدّ العزلة وضيق الأفق أحياناً على حساب المشترك والوحدة، وذلك من خلال ما لها من نفوذ وتأثير بفعل ثورة الاتصالات والمواصلات وتكنولوجيا المعلومات والإعلام والطفرة الرقميّة «الديجيتل»، وبالطبع لم يكن ذلك بعيداً عن نهج التعصّب والتطرّف والتمييز في التعامل مع الخصوصيّات والهويّات الفرعيّة.

والعامل الثاني: ارتفاع رصيد **فكرة حقوق الإنسان** ومبادئ المواطنة والمساواة على صعيد عالمي، وهو ما كان غائباً في ظلّ الأنظمة الشموليّة والاستبداديّة. وأصبح الإقرار بالتنوّع والتعدّديّة والهويّات الفرعيّة وخصوصيّاتها «مسألة كونيّة»، وهذا ما شجّع مجموعات ثقافيّة دينيّة وإثنيّة ولغويّة وسلاليّة، على المطالبة بحقوقها في ظلّ بيئة دوليّة داعمة ومناسبة، خصوصاً أنّ صراع الهويّات ارتقى أحياناً إلى مصافّ نزاعات كبرى، وترك ندوباً وجراحات وحواجز تاريخيّة واجتماعيّة ونفسيّة.[15]

13- انظر: ادونيس - موسيقى الحوت الأزرق، المصدر السابق، ص 294-295.

14- انظر: شعبان، عبد الحسين - المثقف وفقه الأزمة، دار بيسان، بيروت، 2016، ص 128 -129، حيث اعتبر سارتر البلدان الاشتراكيّة السابقة ذات الستار الحديدي منيعة من الخارج لكنّها هشّة من الداخل، وهو ما أثبتت الحياة صحّته.

15- يمكن مراجعة كتبنا وأبحاثنا حول موضوع الهويّة والمواطنة ومتعلقاتهما في: من هو العراقي - إشكاليّات الجنسيّة واللاجنسيّة في القانونين العراقي والدولي، دار الكنوز الأدبيّة، بيروت، 2002، وشعبان، عبد الحسين - جدل الهويّات في العراق: الهويّة والمواطنة، الدار العربيّة للعلوم، بيروت، 2009. وبحثنا الموسوم "الفكر العربي وكيانيّة حركة المواطنة"، المقدّم إلى مركز الكواكبي والمؤسّسة العربيّة للديمقراطيّة والمعهد العربي لحقوق الإنسان، الرباط (المغرب) 25-24 شباط (فبراير)، 2009. وبحثنا المعنون: "أيّة علاقة جدليّة بين التربية والمواطنة"، المقدّم إلى منتدى الفكر العربي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الجزائر) وجامعة البترا (عمّان) والمنظمة الإسلاميّة للتربية والعلوم والثقافة (الرباط في الجزائر، 28-25 تشرين الأول / اكتوبر 2010). وبحثنا الموسوم: "الطائفيّة السياسيّة كأداة للتدخّلات الإقليميّة: تخوم الطائفيّة وأدلجة الهويّة - انعكاسات الجيوبوليتيك، المقدّم إلى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 11-10 نيسان/ إبريل 2013، ومحاضرتنا في المركز الدولي لعلوم الإنسان - بيبلوس (لبنان) 2016 بعنوان: "جدل الهويّة والمواطنة في مجتمع متعدّد الثقافات" (المطبوعة في كرّاس)، بيبلوس، 2016. وكتابنا: الهويّة والمواطنة - البدائل الملتبسة والحداثة المتعثّرة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 2017.

وهكذا اندلعت حروب ما تزال آثارها ماثلة حتى الآن، وانقسم **الاتحاد السوفييتي** إلى خمس عشرة جمهوريّة، **ويوغسلافيا** تمزّقت إلى ستّة كيانات، وانفصلت **تشيكوسلوفاكيا** إلى جمهوريّتين، وإن كان ذلك بطريقة مخمليّة (التشيك والسلوفاك)، وانشطر **جنوب السودان** عن شماله باستفتاء شعبي، وتشكّل **إقليم تيمور الشرقيّة** بقرار دولي بانفصاله عن أندونيسيا، كما تمّ الاعتراف **بكوسوفو** المنقسمة عن صربيا، وكلّ ذلك يتعلّق بالهويّة ومتعلّقاتها، إضافة إلى الحراك العالمي الذي شهده العديد من البلدان في الشرق والغرب، وذلك تحت عنوان انبعاث الهويّات والتعبير عن خصوصيّاتها.

إدارة التنوّع

إذا كانت الغالبيّة الساحقة من المجتمعات تعدّديّة، سواء قوميّة أم إثنيّة أم دينيّة أم لغويّة أم سلاليّة، فإنّها عاشت إمّا ضمن اتّحادات طوعيّة واختياريّة أي اتفاقيّة ورضائيّة، أو أنّها كانت مفروضة عليها وإكراهيّة، حتى إنّ البعض قال عن دولنا التي لم نشارك في تأسيسها في الغالب إنّها ملصقة بطريقة صمغيّة، فما أن تتعرّض للشمس حتى تذوب، وهو العنوان الخاص بالهشاشة والعطوبيّة التي يعاني منها بعض المجتمعات المتعدّدة الثقافات، والتي لم تنجح في إدارة التنوّع بصورة صحيحة واحترام حقوق الإنسان مثلما هي مجتمعاتنا.

وستصبح الدولة رخوة ومفكّكة بالتدرّج كلّما تنكّرت للتنوّع أو لم تُحسن إدارته بصورة صحيحة تقود إلى التعايش والتفاهم والاحترام المتبادل، وهذه الرخاوة والتفكّك تزداد وتتّسع هوّتها في العلاقات بين المجاميع الثقافيّة، حين تمارس قوميّة أو ديناً أو طائفة أو فئة أو طبقة اجتماعيّة أو جماعة سياسيّة (أو من يدّعي تمثيلها) التسيّد على الآخر، وذلك باللّجوء إلى القوّة لحلّ الخلافات باستخدام وسائل متعدّدة مثل: الإقصاء والتهميش والتمييز وعدم المساواة، في حين أنّ الدولة ستكون قويّة وموحّدة بالمواطنة المتساوية والمساواة التامّة والاعتراف بحقوق الجماعات الثقافيّة وإدارة التنوّع وفق صيغة دستوريّة يقرّها الجميع وعلى أساس حكم القانون.

ولأنّ التجارب التي عشناها لم تفلح في إدارة التنوّع على نحو سليم، فقد برز الاختلاف والخلاف في زاوية النظر إزاء فكرة «الأقليّة» و«الأكثريّة»، بل ازداد الشقّ اتّساعاً، خصوصاً عندما يترافق مع استخدام القوّة والعنف في حلّ الخلافات.

ولكن دعنا نتساءل عن **أيّة «أقليّة» نتحدّث؟ وأيّة «أكثريّة» نعني؟** وهل ثمّة استبطان للاستتباع من جهة والخضوع من جهة أخرى، أم أنّ مفهوم «الأقليّة» و«الأغلبيّة» ملتبس بحدّ ذاته، خصوصاً إذا تمّ التجاوز فيه عن مبدأ المساواة كمبدأ حقوقي وقاعدة قانونيّة؟ ولعلّ ذلك واحد من تحدّيات الحداثة، وفي الوقت

نفسه جزء من تحدّيات حقوق الإنسان، لا سيّما فيما يتعلّق بمبادئ الشراكة والمشاركة، فضلاً عن الحقّ في التعبير والحقّ في الاعتقاد، وبالتالي الحقّ في الاختلاف.[16]

وكان العهد الدولي للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة الذي صدر عن الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة في عام 1966 ودخل حيّز التنفيذ في عام 1976 قد أكّد على «**الخصوصيّة الثقافيّة**»، بما يترادف مع مفهوم الهويّة ذاته، لكنّ تلك الهويّة والخصوصيّة ينبغي ألّا تكون مغلقة أو نهائيّة، بل لا بدّ لها أن تكون مفتوحة ومتفاعلة مع الهويّات الأخرى، وبهذا المعنى تشكّل جانباً حيويّاً من التواصل الإنساني والتفاعل البشري بما يغني الهويّات جميعها.[17]

وبالعودة إلى حكم القانون نسأل: «**ما الأنسب، أن يحكمنا أفضل الناس، أو تحكمنا أفضل القوانين؟**» ومثل هذا السؤال الراهنيّ سبق **لأرسطو** تلميذ **أفلاطون** ورائد مدرسة المشّائين أن طرحه قبل أكثر من ألفين وثلاثمئة عام في كتابه الشهير «**السياسة**»، وأرسطو مؤسّس علم الأخلاق يبحث في ما يُسمّى المعرفة العمليّة، أي تلك التي تجعل الناس قادرين على التصرّف السليم والعيش في سعادة، فالإنسان حسب نظره حيوان عاقل ووظيفته أن يعقلن الأمور.[18]

وإذا كان الجزء الأوّل يتعلّق **بالحكّام**، فالجزء الثاني من القاعدة يتعلّق بـ«**حكم القانون**»، ولو احتكمنا إليه، لوجدنا أنّ حكم القانون أو «سيادة القانون» أو ما نطلق عليه Law Of Rule استقرّ في المجتمعات المتقدّمة، وإنْ كان بعد كفاح طويل وصراع مرير، لأنّ الحاكم مهما اتّسم بالعدالة أو الرغبة في إقامتها موضوعيّاً وذاتيّاً، فإنّه يمكن أن ينزلق إلى عكسها، مثلما يمكن أن يخطىء، لأنّه في نهاية المطاف بشر، والبشر ضعفاء بطبيعة الحال، وحسب **فولتير** كلّنا معرّضون للخطأ، وعلينا أن نأخذ بعضنا بعضاً بالتسامح.[19] يُضاف إلى ذلك مزاجيّة الإنسان وأهواؤه ونزواته وصبواته حبّاً أو كرهاً، وتأثير عوامل اجتماعيّة ونفسيّة وتربويّة وتاريخيّة عليه، قد تبعده عن مسار العدالة والحقّ.

16- بسبب الممارسات السلبيّة والتمييزيّة للأنظمة الشموليّة والاستبداديّة إزاء المجاميع الثقافيّة الإثنيّة والدينيّة والمذهبيّة تولد شعور لديها بـ "المظلوميّة"، وخلف هذا الشعور ردود فعل حادّة وصلت إلى الانتقام والرغبة في التسيّد، ولا سيّما بعد كبت طويل ومعاناة شديدة في أجواء من الكراهية، فضلاً عن غياب المواطنة الحيويّة. وأستعيد هنا حواراً دار بيني وبين رجل دين شيعي مرموق في لندن، في أواسط العام 1991، حول مسألة "المظلوميّة"، وعلاقة ذلك بالدولة والمواطنة، وكان رأيي أنّ التخلص من فكرة التمييز هو بردّ الاعتبار للمواطنة المتساوية والحاضنة للتنوّع بكلّ صنوفه وتحريم الطائفيّة، وليس مواجهة الطائفيّة بضدّها، سواء باسم "المظلوميّة" أو "الأحقيّة" أو بزعم "الأغلبيّة" أو بغيرها. وانطلاقاً من تلك الحوارات التي سادت في الأجواء العراقيّة، خصوصاً في ظلّ الصراع الدائر في العراق، دعا الباحث طيلة ما يزيد عن ثلاثة عقود في ما كتبه وألّفه ونشره، إضافة إلى محاضرات وبرامج عمل ولوائح حقوقيّة، إلى تحريم الطائفيّة وتعزيز المواطنة، ثمّ بلور ذلك بمشروع متكامل بعد احتلال العراق.

انظر: مشروع قانون لتحريم الطائفيّة وتعزيز المواطنة، 2008، منشور في كتابنا «جدل الهويّات» قسم الملاحق، مصدر سابق.

17- انظر: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة، مصدر سابق.

18- انظر: أرسطو ـ في السياسة، ترجمة: الأب أوغسطينس بربارة البولسي، المنظّمة العربية للترجمة، بيروت، ط 1، 2012.

19- انظر: فولتير ـ رسالة التسامح، ترجمة: هنرييت عبّود، دار بترا للنشر والتوزيع، عمّان، 2009.

ولهذا فإنّ حكم القانون، بقدر ما يمكن أن يحقّق الطموح نحو العدالة، فإنّه كان عامل تقدّم وتطوّر لحياة البلدان التي سلكت سبيله، بفعل وجود قوانين منظّمة لحياة مجتمعاتها، وهي قوانين تسمو على الجميع أفراداً ومؤسّسات، حكّاماً ومحكومين، وتوقع الجزاء القانوني لمخالفة أحكامها أو عدم الامتثال إليها، بواسطة سلطة قضائيّة توكل مهمّة تنفيذ أحكامها إلى الحكومة أو السلطة التنفيذيّة، والقانون بهذا المعنى هو مجموعة من القواعد الناظمة لحياة الناس وتصدر من سلطة عليا تقوم بتشريعها، وتُسمّى السلطة التشريعيّة (البرلمان)، حسب مبدأ الفصل بين السلطات.

ويفترض أن يطبّق «حكم القانون» بوجود مجتمع ووجود دولة في حياتنا المعاصرة، وهذه الدولة تكون محكومة بالقواعد والقوانين والأنظمة والتدابير التي تسعى لتنظيم شؤون المجتمع، وتمثّل مساحة من الأرض وسكّاناً يقيمون عليها بصفة دائمة، وتنظّم شؤونهم سلطة سياسيّة محكومة بالقانون وبقضاء يفصل في النزاعات ويحاسب من يقوم بارتكاب مخالفات أو انتهاكات.

ويُعتبر القانون أحد عناصر قيام الدولة، وتفترض القاعدة القانونيّة: المساواة أمام القانون وعنصر الثبات (النسبي) والوضوح والعموميّة مثلما ينبغي أن يطبّق على الجميع، فحسب **مونتسكيو: «القانون يجب أن يكون مثل الموت لا يستثني أحداً»**، كما يعتبر الدستور هو القانون الأعلى، أو هو أبو القوانين، لأنّه ينظّم شؤون الدولة ويسيّر أعمالها ويحدّد نظام الحكم والحقوق والواجبات، ومن مصادره: التشريع والأعراف العامّة والخاصّة، وهذه قواعد غير مكتوبة.

الدولة والقانون كانا مصدر النزاع التاريخي بين طبقات وفئات وجماعات، ولكلٍّ تفسيره ونظريّته حول تبرير وجودهما كمؤسّستين اجتماعيتين، وفي الوقت نفسه، هما وسيلتان للتعبير عن مصالح المجتمع وكلّ حسب مبرّراته في تمثيل الطبقة أو الفئة أو الجماعة التي يعبّر عنها[20]، كما أنّه هو الذي يمكنه بواسطة المؤسّسات إدارة التنوّع في المجتمعات المتعدّدة الثقافات، وكلّما كانت هذه الإدارة سليمة وترتكز على المواطنة المتكافئة، استطاعت حلّ الخلافات التي تنشأ بين الهويّات أو من يمثلها بصورة سلميّة وبالاحتكام إلى القانون، والعكس صحيح.

وإذا كانت تحدّيات الهويّة داخليّاً أساساً مستمرّاً لاحتدام الجدال والسجال والصراع، فإنّ التحدّيات الخارجيّة لم تكن بعيدة عن ذلك، خصوصاً تداخلاتها وتأثيراتها المختلفة، حيث ظلّ الموقف من الحقوق

20- انظر: Kelsen, Hanz, General theory of law and state, 1945.

انظر: الشاوي، منذر ـ النظريّة العامّة في القانون الدستوري، دار ورد، عمّان، 2007. ص 32 - 45.

ويمكن مراجعة ومقارنة الشاوي، منذر - نظريّة القانون في المذاهب الشموليّة، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجيّة، ط 1، عمّان، 2008.

كذلك: مرزة، إسماعيل ـ مبادىء القانون الدستوري والعلم السياسي، دار ورد، عمّان، ط 2، 2011.

قارن كذلك كتابنا: الدستور والدولة ـ من الاحتلال إلى الاحتلال، دار المحروسة، القاهرة، 2004.

والحرّيّات، وخاصّة من مبدأ المساواة التامّة والمواطنة الكاملة، وهما ركنان أساسيّان من أركان الدولة العصريّة، سبباً في الاحتدام والصراع والتناحر أحياناً، وذلك ما استثمره العنصر الخارجي في إثارة النعرات وتأليب البعض على البعض الآخر، والتدخّل بحجّة حماية هذا الفريق أو ذاك، لا سيّما للهوّيات الفرعيّة بالعزف على الوتر الحسّاس لديها في ظلّ شعورها بالمظلوميّة والتهميش، خصوصاً إذا شكّلت الهويّات الكليّة ذات الصفات العامّة عنصر تحدٍّ للقوى المتنفّذة والمتسيّدة في العلاقات الدوليّة، حتى وإن أدّى ذلك إلى تعريض وحدة الدولة للتمزّق والمجتمع للتشظي.[21]

ثقافة الهويّة وهوّية الثقافة

هل يمكن الحديث عن هويّة ثابتة أو متكاملة أو دون تغيير، باعتبارها معطىً ساكناً وسرمديّاً، حتى وإن كانت بعض عناصر الهويّة قابلة للثبات مثل **الدين** أو **اللّغة؟** أم أنّ الهويّة بشكل عام تخضع لنوع من التغيير في الفهم **أوّلاً** وفي التفسير **ثانياً**، وحتى لو بقيت الأصول قائمة، فإنّ بعض عناصر الهويّة مثل العادات والفنون، فإنّها تتطوّر وتكون أكثر عرضة للتغيير حذفاً أو إضافة، لا سيّما علاقتها مع الثقافات والهويّات الأخرى، تأصيلاً أو استعارة، وهذه لا تأتي دفعة واحدة بالطبع، بل تتمّ عمليّة التحوّل بصورة تدرّجيّة، تراكميّة، طويلة الأمد، والأمر ينطبق على تفاعل وتداخل الهويّات، خصوصاً من خلال عناصر التأثير القويّة سياسيّاً وثقافيّاً واقتصاديّاً.

لقد ازداد جدل وصراع الهويّات في زمن **العولمة**، لا سيّما بعد **انتهاء الحرب الباردة** وهيمنة لاعب أساسي في العلاقات الدوليّة، ولعلّ الشعور بالاستهداف كان فادحاً من جانب الهويّات الفرعيّة أو الصغرى، في حين شعرت بعض الهويّات الكبرى، العامّة، كأنّ هيبتها بدأت تتصدّع بحكم الثقافة الاستعلائيّة السائدة، أو ممّن حاول توظيفها لخدمة أغراضه السياسيّة الفوقيّة، سواء كانت دينيّة أو اثنيّة أو طائفيّة أو غير ذلك، الأمر الذي ساعد على الانكفاء والتشرنق والانغلاق وضيق الأفق في التعاطي مع الآخر.

وبدلاً من الاستكانة أو الخضوع أو قبول تسيّد الهويّات الكبرى أو من يدّعي تمثيلها من الفئات المهيمنة على الهويّات الفرعيّة، بزعم التفوّق أو الأغلبيّة أو ادّعاء الأفضليّات، فإنّ نزعات رفض التعايش وعدم الرغبة في التواصل كانت ردود فعل قائمة بالمقابل، وتتّجه صوب العزلة والقطيعة أحياناً، بدلاً من التعايش والمشترك الإنساني.

21- انظر: شعبان، عبد الحسين - جدل الهويّات في العراق، مصدر سابق.

الثقافة هي الوعاء الذي يستوعب ويجسّد الهويّة، وهي التي تعبّر عن الشعور **بالانتماء**، فالثقافة هي توالف بين القيم المتراكبة والمتفاعلة مع الآخر أيضاً، لا سيّما إنسانيّاً، ومع التقاليد والعادات التي تعكس سلوك وحياة الناس.[22]

فالثقافة مثل الكائن الحي الذي يخضع لقوانين التطوّر الحياتيّة ذاتها، التي تمثّل رؤية شاملة للعالم تتجلّى أو تتجسّد فرديّاً أو مجتمعيّاً في المفاهيم والقيم وظواهر السلوك والممارسات المعنويّة والعمليّة والحياتيّة، توحّدها اللّغة، وإن تنوّعت تنوّع فئات المجتمع من حيث مواقفها الاجتماعيّة والفكريّة، بما يشكّل الخصوصيّة الثقافيّة والقوميّة العامّة في المجتمع.[23]

بهذا المعنى فالثقافة هي مجمل أساليب المعيشة في حياة الشعب اليوميّة، التي تشمل عناصرها المترابطة في نسيج متكامل، الرؤية العامّة، والقيم والمبادئ، والمفاهيم، والتقاليد، والعادات، والمعتقدات، والمقاييس والمعايير، والممارسات، والأعراف، والقوانين، والأمثال، والمرويّات، والمناقب الأخلاقيّة، والقواعد السلوكيّة اليوميّة.[24]

قد يكون الاهتمام بالهويّة في العقود الأخيرة ناجماً عن تراجع دور الآيديولوجيّات، لاسيّما بعد انخفاض منسوب الصراع الآيديولوجي منذ نهاية عهد الحرب الباردة في أواخر الثمانينيّات، أو تحوّله من شكل إلى شكل آخر، خصوصاً بعد انهيار الكتلة الاشتراكيّة، وصعود الإسلام كعدوٍ تقليدي للغرب بعد سيادة عهد "اللّيبراليّة" الجديدة سياسيّاً واقتصاديّاً، التي ارتبطت موجتها الجديدة بظاهرة العولمة، لا سيّما في ظلّ الثورة العلميّة-التقنيّة، خصوصاً في مجال تقنيات الاتصال والمعلومات، وسعت للهيمنة على السوق الدوليّة على مستوى الكرة الأرضيّة.

22- يتوصّل صموئيل هنتنغتون إلى استنتاج مثير يشكل جوهر نظريّته "صدام الحضارات وصراع الثقافات" حيث يعتبر الإشكاليّة الأساسيّة "ثقافيّة-حضاريّة"، لأنّه يدرك أنّ الثقافة هي سياج الهوّية، وبالتالي تشكل إحدى الأسس المهمّة "للمقاومة"، أي لمواجهة محاولات الاقتلاع أو التذويب، وبما أنّ الإسلام يُعتبر وعاءً ثقافيّاً للعرب والمسلمين بشكل عام وأساس حضارتهم، فإنّه يشكل تهديداً للغرب، ويقف حجر عثرة بوجه انتصار الليبراليّة على المستوى السياسي والاقتصادي، مثله مثل البوذيّة والكونفوشيوسيّة، وهذه كلّها تواجه الحضارة المسيحيّة ـ اليهوديّة الغربيّة.

Huntington- Samuel- Aclash Of Civilization, Foreign Affairs, Summer 1993.

Huntington, Samuel- The Clash Of Civilization And Remarking of world order, London

Simon and Schuster1997.

قارن: شعبان، عبد الحسين ـ جذور التيّار الديمقراطي في العراق، هل انقطع نسل الليبراليّة العراقيّة (قراءة في أفكار حسين جميل) دار بيسان، بيروت، 2007، ص 30-29.

قارن كذلك: شعبان، عبد الحسين ـ "الإسلام والإرهاب الدولي"، دار الحكمة، ط1، لندن، 2002.

23- قارن: حنفي، حسن – الثقافات: صراع أم حوار؟ نموذجان بديلان، دراسة منشورة في كتاب "صراع الحضارات أم حوار الثقافات؟"، القاهرة، مطبوعات التضامن، 1997، ص 54 وما بعدها.

24- انظر: بركات، حليم ـ المجتمع العربي في القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 2000، ص 109.

ولعلّ هذا التوجّه ارتبط بفكرة النظام العالمي الجديد، الذي اتّسم بمنطق السوق وتسليع مظاهر الحياة الثقافيّة والاجتماعيّة، وإزالة الحواجز أمام انتقال رؤوس الأموال والسلع وخصخصة المؤسّسات الاقتصاديّة وإلغاء ملكيّة الدولة لها، وتحكّم الشركات «فوق القوميّة» في السياسة الاقتصاديّة الدوليّة، وسعي المحافظين الجدد في الولايات المتحدة إلى جعل سلطة السوق مقدّسة، وتحطيم كلّ العوائق التي تعترض طريقها، سواء أكانت دولاً أم حكومات، مجتمعاً مدنيّاً ومنظمات غير حكوميّة، أم غيرها.[25]

وهكذا أخذ دور الثقافة يتعاظم، سواء على الفرد أو الشعب أو الأمّة أو الدولة، ويزداد تأثيرها على السياسة والاقتصاد، خصوصاً بعد أن سعت العولمة لتسليع الثقافة بهدف تحطيم منظومة القيم الخاصّة بالهويّات الصغرى الفرعيّة، بعد سيادة الهويّات الكبرى أو الهويّة الأكبر، من خلال تعميم نمط الاستهلاك والفردانيّة، خصوصاً العلاقة بين القوى المتسيّدة والنافذة في العلاقات الدوليّة وبين الأمم والشعوب والدول الصغيرة.

الهويّة: مقفلة أم مفتوحة؟

يبقى السؤال الجوهري: هل الهويّة ثابتة وكاملة وبالتالي مقفلة غير قابلة للتطوّر أم متغيّرة ومتحوّلة ومفتوحة وقابلة للإضافة والحذف؟ واستكمالاً لهذا السؤال يلوح دور الإرادة للفعل أو للمعطى التاريخي الذي يقبل التطوّر والتراكم والتفاعل مع غيره، حيث تتمثّل الهويّة في عناصر معرفيّة ونسق معتقدات وقيم ومعايير. وعلى الرّغم من محاولات العولمة تحويل الثقافة إلى سلعة يتمّ تداولها على نطاق واسع، وخاضعة لسوق العرض والطلب والاحتكار، فإنّه يمكن القول إنّ هناك ثلاثة مستويات لتشكيل الهويّة:

فهناك **المستوى الأوّل-الفردي**، فلكلّ فرد هويّته وخصوصيّته، وتتبدّل هذه أيضاً إلى حدود معيّنة حسب اتصالاته وتفاعله مع الآخرين وردود فعله إزاءهم.[26]

وهناك **المستوى الثاني-الجماعي** أو **المجتمعي** أو **الجمعي** «الجمعوي» كما تُسمّى مغاربيّاً، وهي تمثّل المشترك للجماعة الإنسانيّة وشعور أفرادها بما يوحّدهم أو يجمعهم كانتماء ذي خصوصيّة.

أمّا **المستوى الثالث**، فهو **المستوى الوطني والقومي**، وفي كلّ الأحوال فإنّ هذه المستويات الثلاثة تتحدّد بنوع المواجهة، اتفاقاً أو اختلافاً مع الآخر، لا سيّما الذي تواجهه قرباً أو بُعداً، وهو ما يذهب إليه المفكّر المغربي **محمّد عابد الجابري**.[27]

25- انظر: شعبان، عبد الحسين - جذور التيّار الديمقراطي في العراق، مصدر سابق، ص 33- 34 وما بعدهما.

26- Martin Rost- An introduction of the concept of Identity, Independent center of privacy protection, ICPP, 2003.

27- الجابري، محمّد عابد - العولمة والهويّة الثقافية، دراسة ضمن كتاب "العرب والعولمة"، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 1998، ص 297.

نجم صراع الهويّات عن نزاعات اجتماعيّة-اقتصاديّة، لا سيّما في إطار العلاقات الدوليّة، خصوصاً علاقة البلدان المتقدّمة صناعيّاً بالدول الناميّة، حيث تحاول الأولى ترويضها وتطويعها ونهب مواردها، وأحياناً يتّخذ احتدام الهويّات شكل صراع متنوّع، فيما يتعلّق بنمط الحياة والسلوك ومنظومة القيم، حتى وإنْ اتّخذ شكلاً دينيّاً أو لغويّاً أو قوميّاً، لكنّه يُمثّل من حيث الجوهر محاولات لفرض الاستتباع وإملاء الإرادة من جانب القوى الكبرى، ومقاومة وممانعة من القوى الصغرى.

وهناك نوع آخر من الاحتدام في الهويّات، ينجم عن نزاعات إثنيّة أو دينيّة أو لغويّة أو طائفيّة، وأحياناً تتداخل هذه النزاعات التي تكاد تكون سائدة حاليّاً في المجتمعات المتخلّفة أو البلدان النامية، أو ما يمكن أن يطلق عليه **مجتمعات الأطراف أو بلدان الجنوب الفقير**، بسبب ضعف الدولة المركزيّة من جهة وشحّ الحقوق والحريّات وعدم تحقيق المساواة التامّة والمواطنة الكاملة من جهة أخرى، لا سيّما في دول متعدّدة الأعراق والقوميّات والإثنيّات والأديان والطوائف، فسرعان ما تندلع الصراعات بين من يدّعي تمثيل **القوميّة الكبرى** أو **الدين السائد** أو النافذ أو **الطائفة الأكبر**، من موقع السلطة ومن خارجها أحياناً، وبين «أقليّات» أو فئات مُستبعدة أو مهمّشة، فيستعين كلّ طرف بثقافته السائدة، عندها يندلع العنف ويحتدم الصراع وتتباعد الكيانات وتكبر الهويّات.

هناك من اعتقد أنّ الصراع بين الهويّات كاد أو يكاد يختفي في المجتمعات المتقدّمة، وخصوصاً الصراع الذي اتّخذ بُعداً (استئصاليّاً وإقصائيّاً) عنفيّاً وعسكريّاً ومسلّحاً، حتى لو بقيت بعض ظلاله أو استحضر تاريخه، فإنّما يتمّ ذلك على صعيد الفكرة والسياسة والتاريخ والمصالح الاقتصاديّة، لا سيّما بعد إسدال الستار على جوانبه المأسويّة، حيث شهدت أوروبا اتحاداً متميّزاً ونافذاً أساسه المصالح الاقتصاديّة والمنافع المتبادلة وثقافة التسامح والتعايش والتعاون، وحتى لو شهد هذا الاتحاد مصاعب ومثالب وتصدّعات في السنوات الأخيرة، وخصوصاً بعد انسحاب بريطانيا منه عام 2016، فإنّه ما يزال يمثّل مشتركاً أوروبيّاً وفضاءً يمكن أن يسهم في حلّ مشكلات أوروبا، بما فيها التخفيف من نزعات العزلة لصالح تعزيز التعاون والمشتركات.

وكان الأساس في هذا الاتحاد دولتين احتربتا لقرون وهما: **فرنسا وألمانيا**، لكنّ توافقهما كان حجر الزاوية في قيام الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً باعتماد مبادئ المواطنة واحترام حقوق الإنسان، ولا يعني ذلك عدم وجود أشكال جديدة من الصراع في الدول الرأسماليّة المتقدّمة، وقد شهدنا في السنوات الأخيرة تدافعاً شديداً بشأن استقلال **اسكتلندا** عن بريطانيا، لكنّ الاستفتاء الذي حصل في عام 2014 جاء بنتائج عكسيّة، مثلما شهدت **إسبانيا** صراعاً مفتوحاً بشأن دستوريّة استفتاء **كاتالونيا** 2017 على الرغم من حدوث توتّرات وأعمال عنف، لكنّ جدالاً دستورياً انفتح بشأن الهويّات الفرعيّة، وخصوصيّاتها ومسألة حقّ تقرير المصير.

وعلى خلاف ذلك نجد الصراع في البلدان النامية بشأن الهويّة يتّجه مباشرة وعلى نحو حادٍّ إلى العنف والوسائل العسكريّة، حيث تندلع حروب دوليّة وإقليميّة وأهليّة، وهو ما حدث في **أمريكا اللّاتينيّة** ويحدث في **آسيا وأفريقيا**، واستمرّ على نحو حادٍّ في **العراق والسودان والصومال وأفغانستان ولبنان**، حيث تتقدّم الهويّات الفرعيّة على الهويّة الجامعة، وقد استشرى الأمر في العراق بعد الاحتلال، رغم الدثار السميك من القوّة والقمع الذي تغلّف به في السابق، لكنّه سرعان ما انفجر، وبخاصّة عند إقرار القسمة الطائفيّة-الإثنيّة التي كرّسها **بول بريمر** الحاكم المدني الأمريكي للعراق بعد أيار (مايو) 2003. وكان ما حدث في 25 أيلول (سبتمبر) عام 2017 بشأن استفتاء إقليم كردستان عن العراق من تداعيات دراماتيكيّة تركت تأثيراتها السلبيّة على العلاقة بين بغداد وأربيل.

وباستثناء ما حصل من معارك **البوسنة والهرسك والصراع بين الصرب والكروات والمسلمين والمسيحيين**، وما حصل بين **روسيا والشيشان** وفي **جورجيا وألبانيا**، وهي كلّها خرجت من عباءة الأنظمة الشموليّة، فإنّ تعايش الهويّات أمرٌ معترف به ومصان قانوناً وممارسة، وأخذ يشكّل جزءاً من الثقافة المشتركة ذات الأبعاد الإنسانيّة، وبخاصّة فيما بينها، حتى إنّ انفصالاً مخمليّاً كان قد حصل بين **التشيك والسلوفاك**، بعد وحدة أو اتحاد دام عقوداً من الزمان، وذلك باتفاق الطرفين في 1 كانون الثاني (يناير) عام 1993، وذلك بعد ما يزيد عن ثلاث سنوات من انهيار النظام الشمولي الاشتراكي السابق.

الهويّة إذاً وعي الإنسان وإحساسه بذاته وبانتمائه إلى جماعة بشريّة قوميّة أو دينيّة، مجتمعاً أو أمّة أو طائفة أو جماعة في إطار الانتماء الإنساني العام، وحسب **حليم بركات** «إنّها معرفتنا...بما، وأين، ونحن، ومن أين أتينا، وإلى أين نمضي، وبما نريد لأنفسنا وللآخرين، وبموقفنا في خريطة العلاقات والتناقضات والصراعات القائمة».[28]

ويمكننا أن نعرّف **الهويّة** بهذا المعنى كإطار مفتوح يمثّل **مجموعة السمات الثقافيّة التي تمثّل الحدّ الأدنى المشترك بين جميع الذين ينتمون إليها**، والتي تجعلهم يُعرفون ويتميّزون بصفاتهم تلك عمّا سواهم من أفراد الأمم والجماعات الأخرى.

وقد تتطوّر الهويّة بالانفتاح على الغير، وقد تنكمش، أي يمكن أن تتحدّد أو تتقلّص، تنحصر أو تنتشر، لكنّها دون أدنى شك تغتني بتجارب الناس ومعاناتهم وانتصاراتهم وآمالهم، وهذه المسألة تتأثّر سلباً وإيجاباً بالعلاقة مع الآخر.[29]

28- انظر: بركات، حليم - المجتمع العربي في القرن العشرين، مصدر سابق، ص 62.

29- قارن: الجابري، محمّد عابد - العولمة والهويّة الثقافيّة، مصدر سابق، ص 298.

وهكذا يمكن القول إنّ **الهويّة ليست معطىً جاهزاً ونهائيّاً**، وإنّما هي عمل يجب إكماله دائماً[30]، **والتغيير** هو الذي يطبع الهويّة وليس **الثبات، والتفاعل** بحكم علاقة الإنسان بالآخر، وليس الانعزال، ولا يتعلّق الأمر بالقضايا السياسيّة فحسب، بما فيها المواطنة وحقوقها، بل إنّ المسألة تمسّ بالصميم الجانب الثقافي، وهذا الأخير بقدر كونه معطىً مرتبطاً بالماضي والمستقبل، فإنّ الجانب السياسي له علاقة بالحاضر، الراهن، القائم، أمّا جوانب الهويّة الخصوصيّة الثلاثة، فلها علاقة **بالأرض والتاريخ والجغرافيا** (الزمان والمكان)، مثل علاقتها **بالثقافة المشتركة** السائدة في الأمّة (اللّغة والدين والآداب والفنون والعادات والتقاليد)، وأخيراً علاقتها **بالكيان القانوني** لوحدة الوطن والأمّة (اتحادهما في دولة مثلاً).

وإذا كانت الهويّة منجزاً غير مكتمل، فهذا يعني نزع صفة القدسيّة أو الكمال عنها، لأنّها في حالة من التطوّر والتغيير، خصوصاً بالتفاعل مع الآخر، إغناءً وليس إلغاءً لها.[31] وهو ما يذهب إليه **هول ستيوارت** الذي يعتبر الهويّة في حالة تحوّل دائم، فهي ليست معطىً منجزاً متكاملاً لا ينتهي.[32]

إنّ جدل الهويّات لا يعني بالضرورة الصراع بينها، بقدر ما هو حالة **صراع واتّحاد، احتدام واحتواء، وعلاقة تمثّل وتعلّم**، رغم المغايرة وعدم التجانس والاختلاف، إنّها حالة **نفور وتكامل** أحياناً، ومثل هذا التنوّع في العلاقة، لا سيّما الاختلاف، يؤكّد التلازم بين الثقافة من جهة، والتعدّديّة والتنوّع من جهة أخرى. **فهويّة طالبان** مثلاً وفقاً لمنطقه، حسب أدونيس، هي جاهزة مسبقاً، مكتملة، ومغلقة، كأنّها شيء بين الأشياء: حجر، أو فأس أو سيف، وهذا الأمر ينطبق على **داعش وأخواتها** وعلى جميع القوى المتعصّبة، سواء كانت قوميّة أو دينيّة أو آيديولوجيّة أو غيرها، تلك التي تضع هويّة الإنسان وراءه وليس أمامه، باعتبارها هويّة مغلقة وليست مفتوحة، متكوّنة وكاملة، وليست قابلة للإضافة والحذف، أي أنّها أقرب إلى الثبات وعدم التغيير، فلا وجود للتراكم والتطوّر وفقاً لهذا المنطق، لأنّ الآخر لا وجود له، إنّه غائب، عدو.[33]

لقد تغيّرت خصائص الثقافة اليوم بفعل المؤثرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة خصوصاً في ظلّ ثورة الاتّصالات وتكنولوجيا المعلومات، فالتلفزيون والكومبيوتر والإنترنت ساهمت مساهمة كبيرة في هذا التغيير، ولعلّه بقدر التقارب الذي أحدثته، فقد جعلت التمايز والخصوصيّات سمة مميّزة للهويّات والثقافات المختلفة، حيث تسعى الشعوب لاكتشاف أساطيرها ورموزها وترسيخ ذاكرتها وتعزيز لغتها الخاصّة، وبالخصوص عندما تخشى من التذويب أو الإقصاء، وقد حفّزت العولمة مثل هذا التهديد، خصوصاً عندما جعلت العالم كله «قرية واحدة»، هي أقرب إلى «سوق» واحدة، فالهويّات الطرفيّة (العالمثالثيّة) وقفت ضدّ

30- انظر: أدونيس - موسيقى الحوت الأزرق، مصدر سابق، ص 8.

31- انظر: البرغثي، محمّد حسن - الثقافة العربيّة والعولمة، ط1، المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، 2007، ص 121.

32- ستيوارت، هول - هويّات قديمة وجديدة، إثنيّات قديمة وجديدة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2001، ص 79.

33- انظر: أدونيس - موسيقى الحوت الأزرق، مصدر سابق، ص 202.

هويّات الهيمنة، والهويّات الفرعيّة، في الدولة الواحدة، سعت للتشبّث بخصوصيّاتها إزاء محاولات الإقصاء والتهميش.

تكامل وليس تنافراً

يتعذّر الحفاظ على الهويّة بأساليب القمع والطغيان والانعزال، فهذه الممارسات تؤدّي إلى تصحير الهويّات، وبدلاً من الانفتاح والتواصل والتعدّد تؤدّي إلى الانغلاق والانكفاء والتقوقع، ومثلما لكلّ إنسان لغته، فله هويّته التي تتعزّز بالانفتاح على الآخر، فرداً أو جماعة، وقد يكون الإنسان يحمل أكثر من هويّة، بمعنى أنّه عربي أو كردي أو تركماني، مسلم أو مسيحي أو غير ذلك، لكنّ هويّته العامّة عراقيّة، وكذا الحال لمن عاش في المنفى، فرغم احتفاظه بهويّته، فقد يكون قد أضاف إليها هويّة مكتسبة.

وكنت قد أجبت عن سؤال بخصوص الهويّة الذي كان محاوري قد وجّهه إليّ عندما قال: إنّ سؤال الهويّة يلحّ عليك دائماً...أين أنت؟ فأجبت: هل يكفي رفع شعار الحفاظ على الهويّة في المنفى لكي نتمسّك بالهويّة؟ أليس ثمّة همٌّ إنسانيٌّ يتشكّل بمعزل عن الإرادة وبخاصّة للجيل الثاني؟ ونقلتُ حواراً أداره المنتدى الأورومتوسّطي حول الشمال والجنوب في الرباط، في أكتوبر (تشرين الأول) عام 2000، وقد حضرته نخبة متميّزة من المثقفين، حين قال **أسامة الشربيني** في معرض معالجته لظاهرة الازدواجيّة في الهويّة:

حين أكون في المغرب أشعر بأنّني مغربي عربي ومسلم، وحين أكون في بلجيكا أشعر بأنّني بلجيكي وجزء من المجتمع الأوروبي، وهنا يُثار تساؤل مشروع: وهل المكان هو الذي يحدّد الهويّة؟ أم أنّ الهويّة التي تكوّنت وترسّخت واكتسبت كيانيّة مستقرة تظهر على نحو جليّ في بيئتها الحقيقيّة، حيث المكان والاستمرار والتفاعل، حيث اللّغة والدين وغيرها من العناصر التي هي أقرب إلى الثبات، في حين أنّ العناصر الأخرى تتعزّز وتغتني باستمرار بالإضافة والحذف والتواصل بين الحضارات والتلاقح بين الثقافات فرديّاً أو مجتمعيّاً.

وإذا كان مثل هذا الأمر يواجه النخبة، خصوصاً من تكوّن منها وترعرع، ثمّ انتقل ليواصل ويندمج في مجتمع جديد، فالأمر مختلف باختلاف درجة الوعي والنضج والمعرفة والاستعداد للتكيّف والاندماج، وبالتالي حمل الثقافتين ومواصلة الاستفادة من النبع الأوّل، بالقدر الذي تتمّ فيه الاستفادة من المصادر الجديدة المضافة.

الثقافة «العليا» التي تمحو الثقافات الأدنى أو تهمّشها هي **ثقافة غير إنسانيّة**، ولا هويّة خارج الإنسان، حيث يتحدّد أفق الهويّة بالانفتاح والتقدّم بلا حدود أو نهايات، وهو أفقٌ مفتوح للتحرّر من قيود الواقع، وهو أفقٌ رمزيّ يوحّد بين البشر على أساس المشترك الإنساني.

وإذا كان الإلحاح على الهويّة العموديّة في ظروف تاريخيّة معيّنة أمراً «مشروعاً»، وضمن حدود التحرّر من الاستعمار والهمينة الخارجيّة، إلّا أنّ الاستمرار في هذا الإلحاح خارج تلك الظروف يصبح خطراً على الهويّة ذاتها، حيث يؤدّي إلى الانكماش والانكفاء والانزواء، فالتعدّديّة والتآلف من سمات الهويّات المفتوحة التي ترفض الصهر والاستتباع مثلما ترفض الهيمنة والتسيّد، وتتشبّث **بالمعرفة وليس بالهيمنة، بالموضوعيّة والعقلانيّة، وليس بالانعزاليّة والانغلاقيّة**، هي التي ينبغي أن تطبع سجال الهويّات، وهو ما استهدفه الباحث عندما شرع بكتابة كتابه «**جدل الهويّات في العراق**»، حيث وضع الواقع أمامه وحاول نقديّاً ومن خلال قراءة جدليّة الهويّات والكيانات الموحّدة، المتعدّدة، العامّة والفرعيّة، صياغة علاقة أساسها المشترك الإنساني باقتراح حلول حقوقيّة-إنسانيّة، من خلال فكرة المواطنة ونبذ الطائفيّة.

في نقد الهويّة

في كتابه «**موسيقى الحوت الأزرق**»[34] يناقش **أدونيس** فكرة الهويّة، ويستهلّ حديثه بالعبارة القرآنيّة التي تضيء بقِدَمِها نفسه حداثتنا نفسها، على حدّ تعبيره، وأعني بها «**التعارف**»، أي الحركة بين الانفصال والاتّصال في آنٍ واحد، من خلال «**رؤية الذات، خارج الأهواء**» وبخاصّة الآيديولوجيّة، ويمكن أن نضيف الدينيّة والقوميّة وغيرها، بمعايشة الآخر داخل حركته العقليّة ذاتها، في لغته وإبداعاته وحياته اليوميّة.

وبعد أن يستعرض أدونيس آركيولوجيّة الغياب المعرفي العربي على خارطة المعرفة الإنسانيّة، وهو ما أشارت إليه على نحو صارخ تقارير التنمية البشريّة في العقد الماضي، لا سيّما شحّ المعارف ونقص الحرّيّات واستمرار الموقف السلبي من حقوق الإنسان، وبخاصّة حقوق المرأة والمجاميع الثقافيّة، الدينيّة والإثنيّة واللّغويّة والسلاليّة وغيرها[35]، يطرح سؤالاً حول سبل الخروج من هذا الغياب، ويسأل أيضاً: ولِمَ هذا الغياب؟ لا سيّما بتمثّل ذلك نقديّاً ومعرفيّاً، من خلال معرفة الآخر بمعرفة ذاتنا معرفة حقيقيّة، ولعلّ الخطوة الأولى التي ظلّ يركّز عليها في كتابه الممتع والعميق هي: كيف يمكن أن يصغي بعضنا إلى بعض؟

هذه الرؤية تستند إلى إحلال **الفكر النقدي التساؤلي** محلّ **الفكر التبشيري-الدعائي**، حيث يصبح الوصول إلى الحقيقة، التي هي على طول الخطّ تاريخيّة ونسبيّة، وصولاً يشارك فيه الجميع رغم تباياناتهم إلى درجة التناقض أحياناً، وهذا ما يعمّق الخروج إلى فضاء الإنسان بوصفه **أوّلاً** إنساناً، ويدفع الذات إلى ابتكار أشكال جديدة لفهم الآخر **ثانياً، وثالثاً** يكشف لنا أنّ الهويّة ليست معطى جاهزاً ونهائيّاً، وإنّما هي

34- انظر: أدونيس ـ موسيقى الحوت الأزرق (الهويّة، الكتابة، العنف)، مصدر سابق، ص 8-5 (الاستهلال).

35- قارن: تقارير التنمية الإنسانيّة العربيّة، منذ صدور التقرير الأوّل، عام 2002 وحتى تقرير عام 2009، وهو بعنوان: تحدّيات الأمن الإنساني في البلدان العربيّة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (المكتب الاقليمي للدول العربيّة)، بيروت، 2009، وقد شارك الباحث بأوراق خلفيّة في عدد من التقارير السنويّة، إضافة إلى مساهمات مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لغرب آسيا والباسفيك (الأسكوا).

تحمل عناصر بعضها متحرّكة ومتحوّلة على الصعيد الفردي والعام، وهو ما يجب إكماله واستكماله دائماً في إطار منفتح بقبول التفاعل مع الآخر.

هل الهويّة جوهر قائم بذاته، لا يتغيّر ولا يتحوّل؟ أم هي علاقة تجمعها مواصفات بحيث تكوّن معناها وشكلها؟ وبالتالي لا بدّ من تنميتها وتعزيزها وتفعيلها في إطار المشترك الإنساني، الأمر الذي يتخطّى بعض المفاهيم السائدة، ذات المسلّمات السرمديّة السكونيّة لدرجة التقوقع، وينطلق إلى خارج الأنساق والاصطفافات الحتميّة، من خلال قراءات مفتوحة تأخذ التطوّر بعين الاعتبار عناصر تفعيل وتعزيز وتحوّل في الهويّات الخاصّة والعامّة.

بهذا المعنى لا يكون اختلاف الهويّات أمراً مفتعلاً حتى داخل الوطن الواحد، إذا كان ثمّة تكوينات مختلفة دينيّة أو إثنيّة أو لغويّة أو سلاليّة، ناهيك عن اختلاف الهويّات الخاصّة للفرد عن غيره وعن الجماعة البشريّة.

ولعلّ هناك علاقة بين الشكل والمعنى التي تتكوّن منها الهويّات الفرعيّة ـ الجزئيّة الخاصّة، وبين الهويّات الجماعيّة العامّة ذات المشتركات التي تتلاقى عندها الهويّات الفرعيّة للجماعات والأفراد، حيث تكون **الهويّة العامّة** تشبه إطاراً قابلاً للتنوّع والتعدّديّة، جامعاً لخصوصيّات في نسق عام موحّد، ولكنّه متعدّد وليس أحاديّاً، فمن جهة يمثّل هويّة جامعة، ومن جهة أخرى يؤلّف هويّات متعدّدة ذات طبيعة خاصّة بتكوينات متميّزة، إمّا دينيّاً أو إثنيّاً أو لغويّاً أو غير ذلك، فالشكل ليس مسألة تقنيّة، حسب أدونيس، وإنّما هو مسألة رؤية.

إنّ الحديث عن هويّات فرعيّة أو خصوصيّات قوميّة أو دينيّة، لـ«أقليّات» أو «تكوينات»، يستفزّ أحياناً بعض الاتجاهات المتعصّبة دينيّاً أو قوميّاً، فهي لا ترى في مجتمعاتنا سوى **هويّة واحدة إسلاميّة أو إسلامويّة** حسب تفسيراتها، و**قوميّة أو قوميّة** حسب أصولها العرقيّة ونمط تفكيرها، **واصطفافات طبقيّة كادحيّة** حسب **آيديولوجيّاتها الماركسيّة أو الماركسويّة**، أمّا الحديث عن حقوق وواجبات ومواطنة كاملة ومساواة تامّة وحقّ الجميع في المشاركة وتولّي المناصب العليا دون تمييز بما فيها حقوق المرأة وحقوق متساوية للأديان والقوميّات، فهي تصبح في الواقع العملي «مؤامرة» ضدّ الأمّة والدين، تقف خلفها جهات إمبرياليّة ـ استكباريّة تضمر الشرور للمجتمعات العربيّة ـ الإسلاميّة، وبهذا المعنى لم تسلم حتى حقوق بعض المبدعين في التميّز والاستقلاليّة والتفكير الحرّ، واعتبرت بمثابة «انشقاق» وخروج عن الجماعة، أمّا في معارضة تفكيرها، فالأمر قد يستحقّ العقاب والتحريم والتجريم.

ولعلّ مثل هذه الممارسات، لا سيّما بحقّ الجماعات القوميّة أو الدينيّة، دفعها إلى الانغلاق وضيق الأفق، وبخاصّة إذا تعرّضت للاضطهاد الطويل الأمد وشعرت بالتهديد لهويّتها، وهو الأمر الذي كان إحدى نقاط ضعف الدولة القُطريّة العربيّة تاريخيّاً، خصوصاً في مرحلة ما بعد الاستقلالات.

وقد تجد هناك من يدعو إلى عدم نشر الكلام الذي ينتقد أوضاعنا العربيّة، لأنّه يتحدّث عن المساوئ، لكي لا يستفيد منها العدو، تحت مبرّر «**عدم نشر الغسيل الوسخ**»، ولكي لا نسيء إلى صورتنا أمام الآخرين، وينسى هؤلاء المبشّرون أنّ إخفاء المرض لا يشعر المرء بالطمأنينة على صحّته ولا يعيد له العافية، كما أنّ التغلّب على العدو يحتاج إلى تشخيص لنقاط ضعفنا والتخلّص من بعض النزعات العنصريّة إزاء الآخر في داخلنا، بل إزاء بعضنا بعضاً، كما يتطلّب قراءة واقعنا موضوعيّاً بروح النقد والنقد الذاتي، والاعتراف بحقوق المجموعات الثقافيّة وبالهويّات المتعدّدة في مجتمعاتنا المتنوّعة، وعدم تجميل صورتنا أمام أنفسنا، خصوصاً إذا كانت صورة البعض كالحة.

وما زال الموقف من المجموعات القوميّة والدينيّة قاصراً في الكثير من الأحيان، وحتى الاعتراف ببعض الحقوق يأتي كمنّة أو مكرمة أو هبة أو حسنة، حيث تسود تصوّرات خاطئة عنها، بل إنّ الكثير من السائد الثقافي يعتبرها خصماً أو «عدوّاً» محتملاً، أو أنّ ولاءها هشّ وقلق، وسرعان ما يتحوّل إلى الخارج، أو هي «**خلايا نائمة**» أو «**طابور خامس**»، دون أن نعي أنّ هضم حقوقها، تارة باسم مصلحة الإسلام وأخرى باسم مصلحة العروبة والوحدة، وأحياناً بزعم الدفاع عن مصلحة الكادحين والقوى العلمانيّة والمدنيّة وقيم النضال المشترك وغير ذلك، هو السبب الأساسي في مشكلة المجموعات الثقافيّة وليس نقصاً في ولائها أو خروجها عن الهويّة الوطنيّة العامّة التي تصبح لا معنى لها بسبب معاناتها، وبسبب نقص المواطنة الفادح والنظر إلى أفرادها كرعايا لا مواطنين من الدرجة الأدنى، وإنْ كان المواطنون ككلّ مهضومي الحقوق، فإنّ العبء الذي سيقع على كاهل المجموعات الثقافيّة سيكون مركّباً ومزدوجاً ومعاناتها كذلك.[36]

إنّ الموقف من المجموعات الثقافيّة ودلالاتها لا يقوّم الإنسان بوصفه إنساناً، له حقوق وواجبات معروفة في الدولة العصريّة بحقوق المواطنة، وإنّما يقيّمه **بوصفه** «**انتماءً**»، أي هو يحوّل الإنسان إلى سياسي برأس إثني أو قومي أو ديني أو مذهبي، وهكذا يتحوّل الإنساني إلى سياسي، وهذا الأخير إلى حقل من الحروب تبعاً للمصالح السياسيّة والماديّة، فتهيمن الأهواء والنزعات على العقول وتظهر الوحشيّة عند الممارسة، ويغيب كلّ ما هو إنساني، وأحياناً كثيرة تستخدم القوى الخارجيّة هذه الثغرات والعيوب والنظرة

36- انظر: شعبان، عبد الحسين ـ استحقاقات المواطنة العضويّة الحقّ والمشاركة والهويّة، (ورقة عمل) قدّمها إلى منتدى الفكر العربي، الرباط، 21- 23 نيسان (إبريل) 2008. لقد تعرّض المسيحيّون في السنوات القليلة الماضية إلى حملة شرسة لدفعهم إلى الهجرة، سواء في فلسطين أو في العراق أو لبنان أو سورية أو مصر، مثلما تعرّضت مكوّنات أخرى مثل الإيزيديين والصابئة والدروز وغيرهم، كما عانى الكرد والتركمان والأمازيغيّون وغيرهم في البلدان العربيّة من التمييز وعدم الاعتراف بخصوصيّتهم وهويّاتهم، وما يزال يُنظر إلى محاولاتهم التشبث بهويّاتهم وتأكيد خصوصيّاتهم بعين الريبة والشكّ، وعلى الرغم من التحسّن النسبي على الصعيد القانوني والرسمي بخصوص الهويّات الفرعيّة، إلا أنّ الأمر لم يصل إلى التغيير في الوعي العربي إزاء الآخر، فما تزال هناك هوّة مجتمعيّة بين النظريّة والممارسة العمليّة.

الاستعلائيّة القاصرة للنفاذ منها لتشتيت الهويّة الجامعة، والعزف على الهويّات الخاصّة لدرجة التعارض والتصارع مع المشترك الإنساني.

إنّ الفكر اليقيني المطلق هو فكر إلغائيّ لا يؤمن بالآخر، ويريد إلغاء الفروق داخل المجتمع بكياناته ومكوّناته وأفراده وسجن التعدديّة وإقصاء الخصوصيّات وتطويق ومحاصرة التنوّع، والأكثر من ذلك يريد إلغاء تاريخ مكوّنات، بحيث يلعب فيها مثل كرة عمياء تتدحرج في طريق أعمى وبأيدٍ عمياء.[37]

إنّ التعصّب والعصبيّة هما اتجاهان إلغائيّان لمن لا يتعصّب لهما، ولعلّ جدل الهويّات يكشف أنّ اختيار الصراع بدل التعايش، والصدام بدل الحلول الإنسانيّة، سيكون ضارّاً وخطيراً على الهويّات الكبرى مثل الهويّات الصغرى، وهذه الأخيرة إنْ لم يتمّ احترامها وتأمين حقوقها المتساوية، فسوف تكون عنصر ضعف يتّسع باستمرار على مستوى الهويّة والدولة، إذْ لا بدّ من اتّباع طريق المعرفة وشراكة الناس في المسؤوليّة والبحث عن الحقيقة وعن المعنى، سواء عبر الهويّات الفرعية-الجزئيّة أو من خلال الهويّات الأوسع والأكبر، ولكن بانسجام مع الهويّة العامّة التي لا تستقيم كينونتها وحقوقها إلّا باحترام الهويّات الفرعيّة وخصوصيّتها على مستوى الجماعات أو الأفراد.[38]

أزمة الهويّة

يبدو الحديث تجريديّاً عن الأغلبيّة والأقليّة، إنْ لم يتمّ تحديده وتوضيحه، فهناك **أغلبيّة مضطهَدة**، في حين هناك **أغلبيّة مضطهِدة**[39]، وهناك «**أقليّة ظالمة**»، في حين هناك «**أقليّة مظلومة**»، هناك إذاً «هويّة سائدة» وأخرى «**خاضعة**»، بغضّ النظر عن عددها كبيرة أو صغيرة، أغلبيّة أو أقليّة، مالكة أو غير مالكة، فهناك «**أغلبيّة فقيرة ومُعدمة**»، في حين هناك «**أقليّة غنيّة ومستغلّة**»، في حين توجد «أقليّة مُستغلّة»، ولكن هل هذه جميعها تشكّل هويّة، أم أنّ الهويّة لها جوانب أخرى؟[40]

37- انظر: أدونيس - موسيقى الحوت الأزرق، مصدر سابق، ص 212.

38- يعتبر الباحث أنّ مصطلح "الأقليّات" هو مصطلح ملتبس، حتى وإن استخدم من جانب الأمم المتحدة في "إعلان حقوق الأقليّات" الصادر عن الجمعيّة العامّة في عام 1992، أو في "إعلان حقوق الشعوب الأصليّة" الصادر في عام 2007، وهو يميل إلى مصطلح "التنوّع الثقافي" أو المجاميع أو المجموعات الثقافيّة، عند حديثه حول ما جرت العادة على تسميته بالأقليّات، ويقصد بذلك التنوّع الديني والقومي والمذهبي والاثني واللغوي والسلالي وغير ذلك، لأنّه يرى أنّ الأمر يتعلّق بمبادئ المساواة والتكافؤ بغضّ النظر عن كون هذه المجموعة "أقليّة" أو "أكثريّة"، لأنّ مفهوم الأكثريّة والأقليّة يحمل في ثناياه معنى التسيّد من جهة والخضوع أو الاستتباع من جهة أخرى، وهو ينبغي ألا يشمل القوميّات أو الأديان التي يجب أن تكون على قدر واحد من المساواة، لأنّ الأمر يتعلّق بالحقوق التي تشمل البشر جميعاً على نحو متساوٍ، بغضّ النظر عن عددهم أقليّة أو أكثريّة، لأنّ الحقوق شاملة وعامّة وتخصّ الإنسان، بغضّ النظر عن عرقه ودينه وقوميته ولغته ولونه وأصله الاجتماعي، وهي حقوق لا يمكن تجزئتها أو الانتقاص منها أو المفاضلة بينها لأيّ سبب كان.

انظر: شعبان، عبد الحسين - المسيحيّون والربيع العربي، دار آراس، أربيل، 2012، ص 15-14.

قارن: شعبان، عبد الحسين - أغصان الكرمة، المسيحيّون العرب، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجيّة، بيروت، بغداد، 2015.

39- حسب القول الأثير للمفكر كارل ماركس: "الشعب الذي يضطهد شعباً آخر، ليس حرّاً".

40- انظر: شعبان، عبد الحسين - جدليّة الهويّة والمواطنة في مجتمع متعدّد الثقافات، بيبلوس، 2016. (محاضرة للباحث)

يمكن النظر إلى موضوع الهويّة وأزمتها من زاويتين:

الزاوية الأولى: نقص الشرعيّة والتمثيل، وهذه جزء أساسي من أزمة **الدولة الوطنيّة العربيّة المعاصرة** منذ انحلال الدولة العثمانيّة وبُعيدها بقيام الدول الوطنيّة، وحصول أخرى على استقلالها في وقت لاحق، وهي أزمة ما تزال مستفحلة ومفتوحة وفيها تداخلات خارجيّة دوليّة كثيرة، لا سيّما إقليميّة، وخصوصاً بُعيد موجة الربيع العربي، وما رافقها من تداخلات دوليّة، عسكريّة وغير عسكريّة، أدّت إلى تصدّع الدولة الوطنيّة وتعثّر مساراتها وتهديدها بالتفتيت والانشطار والتشظّي، خصوصاً في ظلّ ضعف الشرعيّة أو النقص الفادح في الحقوق والحريّات وغياب حكم القانون، وسياسات التمييز والإقصاء، وحتى في البلدان التي انهارت أنظمتها وانهدمت شرعيّاتها القديمة، فهي لم تستطع بناء شرعيّات جديدة وتعثّرت مساراتها في الكثير من الأحيان.

الزاوية الثانية: عدم الاعتراف بحقوق (المجاميع الثقافيّة) «الأقليّات»، وإنْ كانت انتهاكات حقوق الإنسان عامّة، إلّا أنّ ما يقع على المجموعات الثقافيّة والقوميّة والدينيّة وغيرها كان مضاعفاً ومزدوجاً ومركّباً، وقد ترك تأثيرات خاصّة على كياناتها، لا سيّما بفعل التداخل الإقليمي ومحاولات التوظيف الخارجيّة.

أوهام عاشت معنا

أخلص بعد هذا لنقد بعض مواقفنا؛ فقد عاشت **معنا خمسة أوهام:**

الوهم الأول: إنّ الدول الصناعيّة والمتقدّمة والديمقراطيّة حلّت مسألة الهويّة، بإقرار **مبادئ المواطنة**، فضلاً عن مبدأ التسامح الذي تحوّل من الدائرة الدينيّة والطائفيّة، إلى الدائرة الثقافيّة، خصوصاً الاعتراف بالتعدديّة والتنوّع، ولا سيّما في ظلّ اعتبار التسامح حالة قانونيّة وليست أخلاقيّة أو سلوكيّة فحسب، لكنّ مثل هذا الحلّ كان ناقصاً ومبتوراً، أو غير متكامل، أو أنّ حاجات الإنسان في تطوّر دائم؛ الأمر الذي احتاج إلى تعميقه وتطويره وتلبية احتياجات جديدة للتعبير عن الهويّة.

ولهذا فإنّ الموجة العالميّة الثانية للتغيير طرحت مسألة الهويّة الدينيّة والإثنيّة والطائفيّة إلى حدود كبيرة، خصوصاً الشعور بالتمايز والخصوصيّة، الذي سيبقى حاجة إنسانيّة، لا سيّما بالانتماء، وقد لاحظنا ذلك على نحو كبير في أوروبا الشرقيّة وأمريكا اللّاتينيّة، حيث جرى ردّ الاعتبار لدور الدّين واللّغات والإثنيّات، فضلاً عن الطوائف وامتداداتها.

الوهم الثاني: إنّ تحقيق المواطنة الكاملة والمساواة التامّة في الدول الديمقراطيّة المتقدّمة، ولا سيّما في ظلّ الرفاه الاجتماعي، **يدفع صراع الهويّات إلى الخلف** مقابل صعود مبادئ المواطنة، لكنّ ذلك

مثلما تبيّن التجربة لم يُنهِ الصراع أو الجدل أو التفكير في خيارات وبدائل لانبعاث الهويّات الفرعيّة، ولعلّ الحاجة الإنسانيّة للتفكير بشكل أرقى للاجتماع الإنساني، ولطريقة التعبير عنه، ستظلّ قائمة ما زال الإنسان موجوداً، وهي تتطوّر معه في إطار قانوني واجتماعي وثقافي وجزء من ممارسة إنسانيّة سلوكيّة متواصلة ولا نهائيّة.

وهناك نماذج كثيرة، مثل الصراع بين **الوالانيين** و**الفلامانيين** في **بلجيكا**، على الرغم من أنّها دولة ديمقراطيّة وفيدراليّة والمواطنة المتساوية فيها محترمة، وكذلك رغبة **كاتالونيا** وإقليم **الباسك** بالانفصال عن إسبانيا، ومقاطعة **الكيبك** عن كندا، **وإسكوتلاندا** عن بريطانيا، وحساسيّات ومشاكل **جنوب فرنسا** و**إيطاليا** وغيرها، إذ توجد نحو 20 مسألة تتعلّق بحقوق المجموعات الثقافيّة تنتظر حلولاً ومعالجات مُرضية، ناهيك عن أنّ مشكلات جديدة أخذت تظهر في هذه البلدان ذات الإقرار بالتنوّع الثقافي، تتعلّق بالاندماج والهويّة، وما يترتّب عليها من تحديّات، وازدادت تلك المشكلات ما بعد أحدث 11 أيلول (سبتمبر) الإرهابيّة التي حصلت في الولايات المتحدة عام 2001.

الفارق الأساسي بين حلول المجتمعات الديمقراطيّة ومجتمعاتنا، هو أنّهم يلجؤون إلى السلم والاحتكام إلى الدستور وإلى التفاهم والتسويات الرضائيّة، في حين أنّ النزاع لدينا ينتقل إلى استخدام القوّة والسلاح، وأحياناً يتمّ الاستقواء بأطراف خارجيّة تزيد اللوحة تعقيداً.

الوهم الثالث: إنّ الدول الاشتراكيّة السابقة حلّت مسألة الهويّة، حتى اعتقدنا أنّ **ألمانيا الديمقراطيّة** أصبحت «أمّة» منفصلة عن الأمّة الألمانيّة، وهو ما تبنّاه دستورها في عام 1977 بحكم نظامها الاجتماعي، لكنّ هذا الوهم سرعان ما أثبت قصر النظر، بل أدّى، لدى فريق من الذين كانوا ينظرون إلى التجربة الاشتراكيّة باعتبارها قوّة مُثل وأنّها نموذج رائد، إلى القنوط واليأس والإحباط، خصوصاً بعد أن اندلعت الموجة الدينيّة والطائفيّة، بكلّ بدائيّتها في العديد من الدول الاشتراكيّة السابقة، وقادت هذه إلى انقسامات وحروب طاحنة، **فيوغسلافيا** انشطرت إلى ستة أقسام، و**الاتحاد السوفييتي** إلى خمسة عشر قسماً، وانقسمت **جمهوريّة تشيكوسلوفاكيا** إلى جمهوريّتين، وإن كان بطريقة مخمليّة، وما تزال الحروب والصراعات قائمة والحلول بعيدة المنال، كان آخرها بين **روسيا وأوكرانيا**، خصوصاً بشأن شبه **جزيرة القرم**.

الوهم الرابع: إنّ جدل الهويّات ينحصر في العالم الثالث، لكنّ ذلك ليس صحيحاً بالكامل، فقد استطاعت بلدان عالمثالثيّة أن تجد طريقها الخاص إلى الديمقراطيّة وتجد حلولاً لقوميّات وأديان ولغات متعدّدة، مثل **الهند وماليزيا**، التي لها هويّاتها الموحّدة، مع الهويّات المتعدّدة الدينيّة والطائفيّة والاثنيّة السلاليّة واللّغويّة، المختلفة والمتعايشة والمتصالحة في الآن نفسه، وهناك تجارب أخرى على هذا الصعيد، والمسألة مرهونة

بنوع نظام الحكم من جهة، ومن جهة أخرى الخيارات المجتمعيّة ودرجة التوافق الثقافي ووسائل التعبير عن الشعور بالتميّز والخصوصيّة.

الوهم الخامس: ترفّعنا عن الخوض في المسائل التي اعتبرناها **جزئيّة**، حيث اتّجهنا لرفع **الشعارات الكبرى** ذات الرنين العالي، **ولم ننظر إلى مشاكل التنوّع الثقافي وإدارته بنظرة واقعيّة** وما يتركه من تأثيرات على الهويّات الفرعيّة بشكل خاص، ولكنّ ذلك لم يكن سوى هروب إلى الأمام وعدم مواجهة المشكلة التي تعيش بيننا، حتى إذا ما استفحلت أصبحت الحلول المطروحة لمعالجتها شحيحة ومحدودة، خصوصاً وقد تمّ استثمارها من قوى خارجيّة إقليميّة ودوليّة، وكان ينبغي عدم إغماض العيون عن الظاهرة، سواء بدت مختبئة أو معلنة، وكان لا بدّ من دراستها وتحليلها ووضع معالجات تتّسم بالجرأة، سواء على مستوى الهويّة الفرعيّة الإثنيّة أو الهويّة الدينيّة أو المسألة الطائفيّة.

والسؤال الذي يظلّ يلحّ: هل هناك **هويّة عامّة واحدة**، أم هناك **هويّات خاصّة في إطار الهويّة العامّة؟ وهل هي هويّة واحدة أم هويّات متعدّدة** لكلّ فرد، وهي في حالة تفاعل وتواصل، لكنّ التعبير عنها هو ما يتمّ غالباً؛ أنت عراقي إذا تعلّق الأمر بالجنسيّة والهويّة العامّة، وأنت عربي أو كردي أو تركماني إذا جرت عمليّة تصنيف قومي، وأنت مسلم أو مسيحي أو صابئي أو إيزيدي إذا كان الأمر يتعلق بالدّين، وأنت شيعي أو سنّي أو كاثوليكي أو بروتستانتي أو أرمني إذا كان الأمر يتعلّق بالطائفة، وأحياناً هناك من يختار هويّة آيديولوجيّة؛ الماركسيّة، العروبيّة، الاشتراكيّة...إلخ.

وبسبب حالة النكوص التي شهدها الفكر اليساري عموماً بمدارسه المختلفة، وإثر انهيار الكتلة الاشتراكيّة، برزت مسألة الهويّات الفرعيّة على نحو شديد، موضوعيّاً وذاتيّاً، ومع الإقرار التامّ بحقوق الهويّات الفرعيّة، فإنّ ما يُراد لدول المنطقة هو دفعها للصراع بين الهويّات، الذي يمكن أن يتحوّل إلى صراع عنفي، وعندها تتحرّك خرائط التقسيم استذكاراً **بسايكس ـ بيكو**، بحيث تتحوّل دول المنطقة إلى أقليّات متصارعة، وهو ما تريده «إسرائيل»؛ لكي تبقى «الأقليّة» المتميّزة علميّاً وتكنولوجيّاً واقتصاديّاً، ومدعومة من الغرب، وعندها تفرض منطق تسيّدها وهيمنتها[41]، وهو ما فكّر به **كيسنجر** ودعا إليه منذ أواسط السبعينيّات، بقوله: علينا إقامة «إمارة وراء كلّ بئر نفط».

وعن الهويّة الموحّدة واحترام التنوّع أجد في تعبير **السفيرة الهنديّة** في المغرب السيّدة «**خيا باتاشاريا**»، خلال محاضرتها في «**مهرجان السينما العالَمي للذاكرة المُشترَكة**»، الذي انعقد في مدينة الناظور الشماليّة الريفيّة، خير مثال يمكن أن أقتبسه، وهو يمثّل «**استثنائيّة الدَّرس الهندي**» في تدبير التعدّد والاختلاف

41- انظر: لويس، برنارد- The Muslim Discovery of Europe, 1982.

من خلال مقولة هنديّة قديمة بقولها: «أنا هندي، لا أذهب إلى المسجد أو إلى الكنيسة أو إلى المعبد، وإذا أردتَ أن تراني، فستجدني في جميع هذه الأماكن».[42]

نعود، ونحن نختتم هذا البحث، إلى السؤال المحوريّ الذي يبدأ ولا ينتهي، فالأسئلة تولّد أسئلة أخرى، وأوّل الفلسفة سؤال، كما يقال، إذاً ما الأقليّة وما الأكثريّة؟ ما الدّين؟ ما الله؟ ما الهويّة؟ ما المواطنة؟ ما المساواة؟ ما العدالة؟ ما الشراكة والمشاركة؟ هذه الأسئلة المعقّدة تعكس طبيعة اللّوحة الاجتماعيّة والفكريّة والإثنيّة والدينيّة واللّغويّة والسلاليّة والطائفيّة المتنوّعة والمختلفة، الأمر الذي يستوجب إدارة هذا التنوّع بالإقرار بحقوق الآخر وبحقّ الاختلاف، وكلّ هذا يستوجب إبقاء المسألة مفتوحة لحوار مجتمعي وحقوقي شفّاف يشمل جميع المشتركات الإنسانيّة.[43]

42- محاضرة السفيرة الهنديّة خيا باتاشاريا في مدينة الناظور يوم الثلاثاء 7 نوفمبر (تشرين الثاني) 2017.

43- في حوار بين فيلسوف اللاعنف الفرنسي جان ـ ماري مولر مؤلف كتاب "نزع سلاح الآلهة" والسيّد علي فضل الله، حول مفهوم اللاعنف الذي قال عنه آية الله السيد محمّد حسين فضل الله في لقاء سابق: إنّه الرفق أي من الرفقة، ونعني بها الدعوة إلى الرفق والتواصي والتآزر والتعارف والمودّة والرحمة واللّين وتجنّب العنف والقسر والدعوة للتشارك، وهذه كلّها وردت في القرآن الكريم، وهي تدلّ على التسامح، وإن لم يرد النصّ عليه، واعتبر العنف لا يحلّ المشاكل أو يزيلها، وقد يعقّدها، واستخدام القوّة ليس هو القاعدة، بل الاستثناء، وذلك بعد استنفاد الوسائل الفعّالة الأخرى، وفي مقدّمتها الحوار لاستعادة الحقّ. وفي الجلسة ذاتها سأل الشيخ حسين شحاده مولر: لماذا قلت نزع سلاح الآلهة، ولم تقل نزع سلاح الشياطين؟ أجاب مولر: الآلهة هم الشياطين، وهؤلاء من صنع البشر، ولذلك هم عنفيّون، أمّا الله، فهو مطلق، هو محبّة وسلام ولا عنف وتسامح، والطريق إليه متعدّد وليس واحداً، ولا يمكن وضع الله في صندوق أو في إطار محدّد، إنّه شامل وعام، وخير طريق إلى الله هو العلاقات البشريّة الإنسانيّة، وليس العكس.

قد تكون آلهة البشر خيّرة، وقد تكون شرّيرة، والإنسان بهذا المعنى هو الإله، حسب الروائي الأرجنتيني أستورياس مؤلف رواية "السيد الرئيس"، حين يقول: الإنسان إله بسبب من صوته، الصوت حسب فيورباخ صاحب النظريّة الحسيّة، يأتي إلى الأذن، وهذه تحوّله إلى الدماغ والأخير يعطي الإشارات الإراديّة للقيام بالفعل، وتلك من أجواء مؤتمر "المجتمعات المتعدّدة الطوائف في الشرق الأوسط"، ومن حواراته الغنيّة والعميقة.

لائحة المراجع:

- رضوان السيد، مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدى المثقفين العرب في الأزمنة الحديثة، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004.

- عبد الحسين شعبان، محاضرة في بيروت، بعنوان: نحو وستفاليا عربيّة: في تحدّيات الدولة الوطنيّة في العالم العربي، منتدى عبد الرحمن النعيمي، 16 ديسمبر (كانون الأول) 2016.

- حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دوليّة، المجلّد الأوّل، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993. قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة 2200 (الدورة 21) الذي تمّ اعتماده في ديسمبر / كانون الأول عام 1966، ودخل حيّز النفاذ في 23 مارس / آذار، عام 1976.

-شعبان، عبد الحسين- هذه النجف التي توشوشني، جريدة النهار (اللبنانيّة) العدد 23789 في 19 آب (أغسطس) 2009.

- شعبان، عبد الحسين- المثقف وفقه الأزمة، دار بيسان، بيروت، 2016، ص 128 -129 حيث اعتبر سارتر البلدان الاشتراكيّة السابقة ذات الستار الحديدي منيعة من الخارج لكنّها هشّة من الداخل، وهو ما أثبتت الحياة صحته.

- أرسطو - في السياسة، ترجمة الأب أوغسطينس بربارة البولسي، المنظمة العربيّة للترجمة، بيروت، ط 1، 2012.

- فولتير - رسالة التسامح، ترجمة هنرييت عبّود، دار بترا للنشر والتوزيع، عمّان، 2009.

- الشاوي، منذر- النظريّة العامّة في القانون الدستوري، دار ورد، عمّان، 2007.

- بركات، حليم - المجتمع العربي في القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 2000.

- الجابري، محمّد عابد - العولمة والهويّة الثقافيّة، دراسة ضمن كتاب «العرب والعولمة»، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 1998.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

All rights reserved © 2018

جميع الحقوق محفوظة © 2018